مصلحة الفنارات المصرية
١٨٦٣-١٨٧٩م (دراسة وثائقية)

د. جمال عبد الرحيم خليفة عبد الرحيم (*)

مقدمة:

تأسست مصلحة الفنارات المصرية رسمياً عام ١٢٨٩هـ - ١٨٧٠م على يد الخديو إسماعيل. وكانت حكومة إسماعيل باشا قد اتخذت خطوة استباقية عام ١٢٨٠ه- ١٨٦٣م، حيث نجحت في تمصير كافة الفنارات المملوكة للشركة الشرقية البريطانية، سواء في البحر الأحمر أو البحر المتوسط، ونقل إدارتها إلى الحكومة المصرية. وقد قامت الحكومة بجهود ضخمة في مجال التوسع في إنشاء وتركيب الفنارات الجديدة، على طول سواحل البحرين المتوسط والأحمر، على أحدث النظم المعمارية والبحرية المعمول بها في أوروبا، مما عكس شكلا حضاريا للتطور العمراني والبحري الذي صاحب افتتاح قناة السويس في تلك الفترة. وذلك لهداية وإرشاد السفن التي تعمل بالتجارة أو السياحة أو تعمل في نقل الحجاج إلى بلاد الحجاز, حماية لها ووقاية من الأخطار والحوادث التي يمكن أن تتعرض لها.

وقامت حكومة إسماعيل باشا بتوفير الجهاز الإداري لمصلحة الفنارات, واهتمت برعاية وبشئون موظفيها. ونجحت بمرور الوقت في تمصير الجهاز الإداري للمصلحة، وخاصة في الوظائف العليا بها. كما قامت بتوفير الأدوات والآلات اللازمة للإنارة وغيرها، وعملت على صيانتها من التلف. ومن ناحية أخرى، فرضت الحكومة رسوم "عوائد" تُسدد لتلك الفنارات, و عملت على حماية ومراقبة تلك الرسوم وتنظيم عملية تحصيلها، مما أدى إلى نموها وزيادتها. وهكذا نجحت الحكومة بذلك في تمصير منشآت تلك الفنارات وإدارتها وإيراداتها.

أما عن الفترة الزمنية للبحث فتبدأ من عام ١٨٦٣م وهو العام الذى تولى فيه إسماعيل باشا حكم البلاد, وبدأ في شراء الفنارات من الشركات الأجنبية ونقل إدارتها إلى الحكومة المصرية. وانتهى البحث بعام ١٨٧٩م وهو نهاية حكم اسماعيل باشا, والذى نجح خلال مدة حكمه من تمصيرها و إعادة وتنظيم إدارتها.

(*) قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة سوهاج.

ويتناول البحث موضوع مصلحة الفنارات المصرية ١٨٦٣- ١٨٧٩م، من خلال عدة محاور. أولاً: إنشاء وتجديد الفنارات، ثانياً: إدارة الفنارات المصرية ، ثالثاً: الحكومة ورعاية موظفي الفنارات، رابعاً: رسوم-عوائد- الفنارات المصرية.

ويهدف البحث إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات منها: ما أهمية الفنارات؟ ولمن كانت تلك الفنارات مملوكة في السابق؟، وهل نجحت حكومة إسماعيل في تمصيرها؟، وما أهم الفنارات الجديدة التي قامت حكومة إسماعيل بإنشائها؟, وما أنواعها، وكيف يتم تشغيلها؟. وما أقدم تلك الفنارات، وما أطولها؟. ومتى تم تأسيس مصلحة الفنارات؟, وممن يتكون الجهاز الإداري لها؟، وهل احتفظت الحكومة بالأسطاوات الأجانب، ولماذا؟. وهل اهتمت الحكومة بشئون موظفي الفنارات، وكيف؟، وما أنواع الأطعمة التي كانت تصرف لهم؟, وكيف وفرت المياه العذبة لهم؟، وهل عملت الحكومة على حماية وحفظ أرواح أسطاوات الفنارات وغيرهم, وكيف؟ ، ولماذا؟. وما الهدف من وراء تحصيل رسوم ضريبية لتلك الفنارات؟, وما اسم تلك العوائد، وما مقدارها؟, وهل نجحت تلك الإيرادات في تغطية أو سداد مصروفات الفنارات؟. وهل قامت الفنارات المصرية بدورها الحضاري والبحري على سواحل البحر الأحمر وسواحل البحر المتوسط في تلك الفترة التاريخية؟.

واعتمد البحث بدرجة كبيرة على الوثائق المودعة بدار الوثائق القومية والمتمثلة في: سجلات ديوان الداخلية، وديوان معية سنية، وديوان مجلس خصوصي، وديوان أشغال، والديوان الخديوي، ومحافظ أبحاث, ومحافظ وقائع مصرية، وكذلك بعض الدوريات والمراجع التي أمدت البحث بما يلزم من معلومات.

والله ولي التوفيق

أولاً: إنشاء وتجديد الفنارات:

اهتمت حكومة إسماعيل باشا (١٨٦٣- ١٨٧٩م) بإنشاء الفنارات الجديدة على طول سواحل البحرين المتوسط والبحر الأحمر، وذلك لتهتدي بنورها السفن العابرة بتلك البحار. وقد تنوعت تلك الفنارات فكان منها الثابت على أبراج، ومنها ما هو متحرك أو عائم على ظهر سفن خاصة به.

وحرصت حكومة إسماعيل باشا على متابعة آخر المستجدات الأوروبية في مجال بناء وإنشاء الفنارات الحديثة. فأرسلت الحكومة على سبيل المثال: بعثة من بعض المهندسين وغيرهم من رجال البحرية المصرية إلى دولة "بولونيا"، للاطلاع على الفنار الحديث الذي تم إنشائه في ثغر "هيفو" الواقع بداخل الخليج المعروف بهذا الاسم، والذي أُنشأ حديثاً لضمان سلامة سير السفن التجارية وغيرها، وما يتبع ذلك من الأعمال البحرية الضرورية للفنارات(١). ومن هنا شرعت الحكومة في إنشاء العديد من الفنارات المصرية، على أحدث النظم والمنشآت البحرية الأوروبية، وذلك على طول سواحلها البحرية وهي على النحو التالي:

أ- فنارات- منائر- البحر المتوسط:

- فنار رأس التين:

كان لسواحل البحر المتوسط المصرية حتى تولى إسماعيل باشا الحكم عام ١٢٨٠هـ- ١٨٦٣م، فناراً واحداً فقط، وهو فنار رأس التين(٢). وكان هذا الفنار قد تم تشيده في عهد محمد على باشا (١٨٠٥-١٨٤٨م)، وهو من نوع الفنارات الثابتة، وقد تم بنائه على برج يرتفع به عن سطح البحر لمسافة ١٨٠ قدماً-القدم يساوي ٤٨ ,٣٠ سنتيمتر-، وكان يُضئ للسفن القادمة إلى ميناء الإسكندرية على بعد مسافة ٢٠ ميلاً –الميل البحري يساوى١٨٥٢ متراً-. وقد تم افتتاح هذا الفنار للعمل في ١٩

(١) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ٢١، ملف موانى وفنائر، الوقائع المصرية، العدد رقم ١٢٢، بتاريخ ١٣ ربيع أول ١٢٨٤هـ- ١٥ يوليو ١٨٦٧م.

(٢) أحمد الشربيني، تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠- ١٩١٤م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م، ص٢١٥.

صفر ١٢٥٨هـ - غرة أبريل ١٨٤٢م[٣]. وقد عملت حكومة إسماعيل باشا على الاهتمام بأعمال صيانة هذا الفنار بتجديد مبانيه وألاته وفوانيسه، وإقامة جسر بحري له يربط بين الفنار وميناء الإسكندرية[٤].

وذكر البعض: أن الخديو إسماعيل بمناسبة قرب الانتهاء من العمل في حفر قناة السويس ومرور السفن بها، شرع في تنوير ساحل البحر المتوسط ما بين بورسعيد والإسكندرية، ببناء وإنشاء عدة فنارات –منائر- لتهتدي بنورها السفن التي تتردد إلى قناة السويس[٥]. ومنها على سبيل المثال:

- فنار رشيد:

رأت حكومة إسماعيل باشا ضرورة إنشاء فنار على ساحل فرع رشيد وذلك لأهميته, بسبب تعرض بعض الوابورات-السفن- الإنجليزية وغيرها, إلى الشطح أو الجنوح فى تلك المنطقة مما أدى إلى غرقها أمام البوغاز الرشيدي[٦]. كما تعددت الحوادث أيضاً فغرقت على سبيل المثال: سفينة أو وابور يسمى "غزال"[٧]. ولذلك رأت الحكومة نظراً لتعدد تلك الحوادث إلى ضرورة إنشاء فنار لرشيد، وعهدت بتلك العملية إلى المهندس الفرنسي "قليمان" Qliman [٨]. وقد قامت الحكومة بشراء أدوات الفنار وفوانيس البحر الخاص به من أوروبا، وقد تم نقل تلك الآلات عن طريق سفينة شحن تعرف باسم "فنال"[٩]. وهكذا كانت حوادث الغرق للعديد من السفن وراء إنشاء الحكومة لفنار رشيد.

(٣) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٤٠، ملف رقم ٤، موضوع فنارات, مقالة نقلا عن جريدة الحوادث التركية، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٥٨هـ- ٢٧ مارس ١٨٤٢م.

(٤) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر الكريمة إلى الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/١/٢٥/٥٥، أمر كريم إلى نظارة البحرية، بتاريخ ١٣ ذو القعدة ١٢٨٧هـ- ٤ فبراير ١٨٧١م، ص١٧١.

(٥)أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص٢١٥.

(٦) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر تلغرافات دواوين وأقاليم (عربي – تركي)، سجل مسلسل رقم ل/١٠/١٨/٣١، جواب من النظارة إلى محافظة رشيد، بتاريخ ٢٣ ربيع أول ١٢٩٢هـ- ٢٩ إبريل ١٨٧٥م، ص١٨.

(٧) وادى النيل، العدد رقم ٨، بتاريخ غرة ربيع أول ١٢٨٦هـ- ١١ يونيو ١٨٦٩م.

(٨) الوقائع المصرية، العدد رقم ٣٠٦، بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٨٦هـ- ٢٨ يونيو ١٨٦٩م.

(٩) الوقائع المصرية، العدد رقم ٣٦٢، بتاريخ ١٠ ربيع ثان ١٢٨٩هـ- ١٧ يونيو ١٨٧٢م.

- فنار البرلس:

قامت الحكومة بإنشاء فنار البرلس عام ١٢٨٦ه- ١٨٦٩م في عهد الخديو إسماعيل(١٠). وقد عهدت الحكومة بمهمة بناء برج الفنار وتركيبه، إلى المهندس الفرنسي "قليمان"، كما عهدت إليه أيضاً بمهمة استيراد الأدوات والمهمات اللازمة لإنشاء الفنار من فرنسا وغيرها(١١). ونظراً لبعد هذا الفنار عن مدينة رشيد وعن الإسكندرية، قامت الحكومة بتوفير وسائل النقل اللازمة لنقل مهمات وألات الفنار، وكذلك نقل عمال التركيبات، ونقل المياه العذبة اللازمة لشرب هؤلاء العمال وغيرهم، وذلك بتوفير الجمال اللازمة لذلك(١٢). وفي العام نفسه، تم إنشاء فنار لدمياط(١٣).

-فنار بورسعيد:

تم العمل في إنشاء هذا الفنار رسميا عام ١٢٨٦ه- ١٨٦٩م, في عهد الخديو إسماعيل(١٤). ويقع هذا الفنار بالقرب من الحد الجنوبي لحاجز الأمواج الغربي، وقد أُنشأ هذا الفنار لتهتدي بنوره السفن المتجه إلى ميناء بورسعيد(١٥). وقد عهدت الحكومة إلى المهندس الفرنسي"فرنسوا كونيية" François Cooney بمهمة بناء هذا الفنار(١٦). وقد بلغ ارتفاع هذا الفنار ٢٨٢ قدماً – ٨٦ مترا- فوق سطح البحر. وقد شُيد هذا الفنار على برج ضم العديد من غُرف ومكاتب لأسطاوات وعمال الفنار، هذا بخلاف الفانوس الزجاجي، والذي يشع ضوءً أحمر يُرى من مسافة ٢٤

(١٠)أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص٢١٥.
(١١) الوقائع المصرية، العدد رقم ٣٠٦، بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٨٦هـ- ٢٨ يونيو ١٨٦٩م.
(١٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر دواوين العموم، سجل مسلسل رقم ل/٣٠/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان البحرية، بتاريخ ٨ ربيع أول ١٢٨٨هـ- ٢٨ مايو ١٨٧١م، ص١٢٤.
(١٣) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص٢١٥.
(١٤) نفسه، ص١٢٥.
(١٥) الوقائع المصرية، العدد رقم ٢٨٧، بتاريخ ٣ محرم ١٢٨٦ه- ١٥ إبريل ١٨٦٩م.
(١٦) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/٢٢/٣/١، جواب بختم مهردار خديو إلى ناظر البحرية، بتاريخ ١٤ جماد أول ١٢٨٦ه- ٢٢ أغسطس ١٨٦٩م، ص٩١.

ميلاً بحرياً[١٧]. وقد تم افتتاح هذا الفنار رسمياً للعمل به في غرة ذو القعدة ١٢٨٦هـ- ٢ فبراير ١٨٧٠م[١٨].

- فنار العجمي:

اهتمت الحكومة كذلك بإنشاء فنار على البحر المتوسط بجهة "عربكلي" القريبة من الإسكندرية[١٩]. ثم صدر قرار بتعديل جهة إنشاء الفنار إلى جهة أخرى هي "العمايد"، بالقرب من الإسكندرية، الواقعة في نهاية جنوب رصيف بحر "برنزلام" بالإسكندرية[٢٠]. وقد أُنشأ الفنار في تلك الجهة، بسبب شدة الأمواج والمخاطر التي تتعرض لها السفن في تلك المنطقة[٢١]. وقد عهدت الحكومة إلى الخواجة"بروكار" brocar بمهمة إنشاء هذا الفنار وفق الشروط والمواصفات المحددة بينه وبين الحكومة[٢٢]. وقد أنشأت الحكومة حاجزاً حجرياً لحماية الفنار من مخاطر الأمواج المتلاطمة في تلك المنطقة وتأثيرها على مباني الفنار[٢٣].

وكانت السفن المترددة إلى الإسكندرية ترى الضوء الأحمر لفنار العجمى من مسافة ٦ أميال بحرية ليلاً. حيث كان الفنار يوقد أو تتم إضاءته ابتداءً من غروب الشمس إلى صباح اليوم التالي، وعند شروق الشمس كان يُنشر أو يرفع

(١٧) وادي النيل، العدد رقم ٦٦، السنة الرابعة، بتاريخ ١٩ رمضان ١٢٨٧هـ- ١٣ ديسمبر ١٨٧٠م.

(١٨) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل مسلسل رقم ل/٢/٨/٣١، جواب بختم الوكيل إلى نظارة الخارجية، بتاريخ ١٦ شوال ١٢٨٦هـ- ١٩ يناير ١٨٧٠م، ص٥١.

(١٩) نفسه، سجلات صادر دواوين العموم، سجل مسلسل رقم ل/٣١/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان البحرية، بتاريخ ١١ محرم ١٢٨٩هـ- ٢١ مارس ١٨٧٢م، ص١٥٢.

(٢٠) نفسه، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٧/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى محافظة مصوع، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٨٩هـ- ٢٩ ديسمبر ١٨٧٢م، ص٩٦.

(٢١) جريدة الجنان، أعداد سنة ١٢٨٩ه- ١٨٧١م، الجزء التاسع عشر، ص٥٦٥.

(٢٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل مسلسل رقم ل/٣١/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان البحرية، بتاريخ ١١ محرم ١٢٨٩هـ- ٢١ مارس ١٨٧٢م، ص١٥٢.

(٢٣) دار الوثائق القومية: ديوان الأشغال، سجلات صادر الجهات السائرة، سجل مسلسل رقم م/٨٧/٧/١٢، جواب بختم الناظر إلى محافظة الاسكندرية، بتاريخ٧ ربيع ثان ١٢٨٩هـ- ١٤ يونيو ١٨٧٢م، ص٣١.

أعلى فانوس الفنار علم أو رأيه ذات لون أحمر[٢٤]. والجدير بالذكر: أن أدوات ومهمات هذا الفنار، كانت مخصصة لجهة سواكن، ولكن الحكومة رأت ضرورة تركيب وإنشاء هذا الفنار بالعجمي، لكثرة المخاطر التي تتعرض لها السفن في تلك المنطقة، وذلك بدلاً من تركيبه بجهة سواكن هذا العام[٢٥]. وقد عُرف هذا الفنار فيما بعد باسم "فنار العجمي"[٢٦]. وقد تم افتتاح العمل رسمياً بهذا الفنار في ٢١ رجب ١٢٨٩هـ- ٢٤ سبتمبر ١٨٧٢م[٢٧]. والملاحظ ان كافة تلك الفنارات السابقة كانت من أنواع الفنارات الثابتة والتي تقام علي أبراج ومباني ثابتة, وقد اضطلع بمهمة إنشائها وتركيبها إلي المهندسين الأجانب من الفرنسيين. وأن إنشائها كان لضرورة ملحة وهي تعدد حوادث الغرق للسفن بتلك الجهات, وجنوح الكثير منها مما عرضها للخطر.

ـ فنار حاجز الميناء:

لم تكن الفنارات الثابتة هي كل أنواع الفنارات الكائنة بالبحر المتوسط. فكان لشواطئ البحر المتوسط في جنوب غرب "برنزلام" فنار متحرك محمول على أحدي السفن، يشع ضوء أحمر لهداية وإرشاد السفن في تلك المنطقة. ولكن الحكومة رأت إلغاء هذا الفنار المتحرك, وإنشاء فنار ثابت على برج يشع ضوء للسفن على مسافة ثلاثة أميال بحرية[٢٨]. وقد عُرف هذا الفنار الثابت باسم "فنار حاجز الميناء"، وقد تم إنشاؤه عام ١٢٩٣ه- ١٨٧٦م. كما أنشأت الحكومة أيضاً فنار أخر بالبحر المتوسط يعرف باسم فنار **"القباري"** عام ١٢٩٤ه- ١٨٧٧م في عهد الخديو إسماعيل[٢٩].

(٢٤) الوقائع المصرية، العدد رقم ٤٧٥، بتاريخ ٢١ رجب ١٢٨٩هـ- ٢٤ سبتمبر ١٨٧٢م.
(٢٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات وارد جهات المحافظات والضبطيات السائرة، سجل مسلسل رقم ل/٨/٣٢/٣١، خطاب وارد من محافظة مصر إلى الداخلية، بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٨٩هـ- ٢٣ ديسمبر ١٨٧٢م، ص٢٣.
(٢٦)أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص٢١٦.
(٢٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل مسلسل رقم ل/٣٢/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان الخارجية، بتاريخ ٦ رجب ١٢٨٩هـ- ٩ سبتمبر ١٨٧٢م، ص٤٨.
(٢٨) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ٢١، ملف موانى وفنارات، الوقائع المصرية، العدد رقم ٦٤٨، بتاريخ ١٦ صفر ١٢٩٣هـ- ١٣ مارس ١٨٧٦م.
(٢٩)أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ٢١٦.

وهكذا شهدت سواحل البحر المتوسط حركة نشطة في إنشاء الفنارات الجديدة، والتي بلغت سبع فنارات في عهد الخديو إسماعيل[٣٠]. هذا بخلاف **فنار رأس التين**، وبالتالي بلغ مجموع فنارات البحر المتوسط ثمان فنارات[٣١].

والملاحظ: أن قيام الحكومة ببناء وإنشاء تلك الفنارات، كان بهدف إرشاد السفن وحمايتها من الأخطار البحرية التي يمكن أن تتعرض لها. وقد اضطلع بمهمة إنشاء تلك الفنارات الخواجات والمهندسين الأجانب وخاصة الفرنسيين, وأن كافة ألآت وأدوات تلك الفنارات كان يتم استيرادها من الخارج. وقد اختلف ارتفاع تلك الفنارات من فنار إلى آخر، ومن ثم اختلفت مسافة الضوء التي يمكن للسفن رؤيته من فنار إلى آخر. وكانت تلك الفنارات يتم إضاءتها ليلاً من غروب الشمس إلي صباح اليوم التالي, ويرفع أعلاها أعلام حمراء طوال فترة شروق الشمس, وذلك لهداية السفن ليلاً ونهاراً.

ب- فنارات -منائر- البحر الأحمر:

كان لمصر من المنائر –فنارات- على سواحل البحر الأحمر قبل عهد إسماعيل باشا ثلاث فنارات ثابتة وهي : فنار الزعفران والأشرفي وأبي كيزان، ورابع متحرك, وكانت غير كافية لإرشاد السفن في البحر الأحمر، وذلك لكثرة صخوره ومخاطر الملاحة فيه[٣٢]. وكانت تلك الفنارات مملوكة للشركة – القومبانية- الشرقية الإنجليزية. وقد نجحت حكومة إسماعيل باشا في ذو الحجة ١٢٧٩هـ- يونيو ١٨٦٣م، في الاتفاق مع مدير الشركة على نقل إدارة تلك الفنارات إلى الحكومة المصرية بملكية تامة[٣٣]. وذلك وفق الشروط المتفق عليها بين الحكومة والشركة، ودفع التعويضات المالية اللازمة، نظير تخلى الشركة عن

(٣٠) عبدالرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج١، ط١، مطبعة النهضة بمصر، ١٩٣٢م، ص١٩٥.

(٣١) محمد رفعت، تاريخ مصر في الأزمنة الحديثة، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٩٦٤م، ص١٧٥.

(٣٢) أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، مطبعة المصري، ١٩٦٧م، ص٢٤٠.

(٣٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/٢٢/١/١، أمر كريم إلى ديوان الخارجية، بتاريخ ٢٢ ربيع ثان ١٢٨٠هـ- ٦ أكتوبر ١٨٦٣م، ص٢٧.

إدارتها للحكومة المصرية[٣٤]. وهي فنار الأشرفي، وفنار أبو الكيزان[٣٥]، وفنار الزعفران[٣٦]. وبالتالي نجحت الحكومة في بسط سيطرتها على تلك الفنارات الثابتة وتمصيرها.

- فنار زنوبيا:

لم تقتصر جهود حكومة الخديو إسماعيل على شراء الفنارات الثلاث السابقة الثابتة فقط. بل قامت بشراء فنار آخر من النوع المتحرك كان مملوكا أيضاً للشركة الشرقية، يعرف باسم: فنار "زنوبيا" بمبلغ ١٤٠٠ جنيه[٣٧]. ويقع هذا الفنار بخليج السويس قرب المدخل الجنوبي لقناة السويس[٣٨]. وعُرف هذا الفنار بهذا الاسم نسبة إلى السفينة التابعة له، والتي كانت تُستخدم في نقل أسطاوات الفنار[٣٩]. وقد بلغ ارتفاع هذا الفنار العائم حوالي ١٤١ قدماً –٤٢ متراً– فوق سطح البحر، وتهتدي بنوره السفن على بعد مسافة ١٢ ميلاً بحريا[٤٠].

وقامت الحكومة قبل عملية شراء الفنار، بمعاينة مركب الفنار، حيث عهدت إلى ناظر البحرية بفحص ومعاينة المركب بحوض السويس، وقدم ناظر البحرية تقريرا للحكومة يفيد بصلاحية المركب المقام عليه الفنار، وأنه لا يحتاج إلى إصلاح أو ترميم، وأنه صالح للخدمة والعمل لمدة تتجاوز العشرين عاماً، وأن

(٣٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل مسلسل رقم س/٤/١/١١، جواب بختم المستشار إلى المالية، بتاريخ ١٢ ربيع أول ١٢٨٠هـ- ٢٧ أغسطس ١٨٦٣م، ص١٩.

(٣٥) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٤٠، ملف رقم ٤، دفتر رقم ١٩١٠ معية عربي، أمر كريم إلى محافظ السويس، بتاريخ ٧ جماد أول ١٢٨٠ه- ٢٠ أكتوبر ١٨٦٣م، ص٣١.

(٣٦) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/٢٢/١/١، أمر كريم إلى محافظ السويس، بتاريخ ١٥ محرم ١٢٨٠ه- ٢ يوليو ١٨٦٣م، ص٣.

(٣٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة للداخلية، سجل رقم ل/١٠/٢٤/٣١، أمر كريم وارد للداخلية، بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٨٨هـ- ٢٠ إبريل ١٨٧١م، ص١٢.

(٣٨) الجوائب، العدد رقم ٥٢١، بتاريخ ٥ ربيع أول ١٢٨٨هـ- ٢٥ مايو ١٨٧١م.

(٣٩) الجنان، الجزء التاسع، بتاريخ ١٢٨٨ه- ١٨٧١م، ص٢٧٩.

(٤٠) الجوائب، العدد رقم ٥٢٦، بتاريخ ٢ ربيع ثان ١٢٨٨هـ- ٢١ يونيو ١٨٧١م.

ثمن الشراء ١٤٠٠ جنيه مناسب[٤١]. وقد تم ضم فنار زنوبيا رسمياً إلى الحكومة المصرية في ١٣ محرم ١٢٨٨هـ - ٤ إبريل ١٨٧١م، على يد حكومة إسماعيل باشا[٤٢].

وللحفاظ على الفنار المتحرك من أخطار الحرائق التي يمكن ان يتعرض لها. عملت الحكومة على تخصيص وتركيب ألة إطفاء بمركب الفنار[٤٣]. وقد أصدرت الحكومة قراراً بتعميم تركيب ألآت الاطفاء في كافة الفنارات، خوفا من وقوع أخطار الحرائق، نتيجة استخدام الفنارات للزيوت والفحم في عمليات الإضاءة وتقطير المياه وغير ذلك[٤٤]. وهكذا نجحت الحكومة في تمصير كافة فنارات البحر الأحمر الثابتة والمتحركة المملوكة للشركة الإنجليزية الشرقية، وذلك بتحويل ونقل ملكيتها وإدارتها إلى الحكومة المصرية.

ولم يكن فنار "زنوبيا" هو الفنار المتحرك الوحيد المملوك للحكومة المصرية في البحر الأحمر. فقد قامت الحكومة بإنشاء فنار متحرك أخر على ظهر إحدى السفن، بجوار العلامة المعروفة باسم: "الشماندورة"، والتي تدل على وجود مناطق الشعب المرجانية, وذلك لحماية للسفن من حوادث الغرق بتلك المنطقة[٤٥]. وقد اخبرت الحكومة قناصل الدول الأجنبية بالفنار المتحرك، وطالبتهم بإلزام السفن والوابورات التابعة لهم بالمرور غرب هذا الفنار، تفاديا لمناطق الشعب

(٤١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر الكريمة إلي الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/٥٥/ ٢٦، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ٢٨ محرم ١٢٨٨هـ- ١٩ إبريل ١٨٧١م، ص١٦٢.

(٤٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل مسلسل رقم ل/٣٠/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى المعية السنية، بتاريخ ١٣ محرم ١٢٨٨ه- ٤ إبريل ١٨٧١م، ص٣٥.

(٤٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر العرض حالات للدواوين والمجالس والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/١ /١٩/٩، خطاب صادر بختم مهر دار إلى المجلس الخصوصي، بتاريخ ١٩ جماد ثان ١٢٩١ه- ٣ أغسطس ١٨٧٤م، ص١٠٧.

(٤٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين، سجل رقم س/١٣/٢/١١، جواب بختم دولتلو أفندم الرئيس إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٩٢ه- ١٥ أكتوبر ١٨٧٥م، ص٣٥.

(٤٥) الوقائع المصرية، العدد رقم ٣١، بتاريخ ٧ رمضان ١٢٩٠ه- ٢٩ أكتوبر ١٨٧٣م.

المرجانية[٤٦]. وقد بدأ هذا الفنار بالعمل الفعلي وإرسال الضوء للسفن العابرة في ١١ذو القعدة ١٢٩٠هـ- ٣١ ديسمبر ١٨٧٣م[٤٧].

ولم تقتصر جهود حكومة إسماعيل باشا على شراء تلك الفنارات القديمة المملوكة للشركة الشرقية فقط. بل قامت بإنشاء العديد من الفنارات الجديدة على سواحل البحر الأحمر ومنها:

ـفنار رأس غريب:

عُرف فنار رأس غريب أيضاً: باسم فنار "رأس غارب"[٤٨]. وقد أنشأت الحكومة هذا الفنار، ليكون دليلا بالليل للسفن التجارية العابرة بالبحر الأحمر[٤٩]. وعهدت الحكومة إلى الخواجة "بروكار" brocar , بمهمة إنشاء وتركيب الفنار. وقد وفرت الحكومة العمال اللازمين لعملية التركيب والإنشاء[٥٠]. وقد تعاقدت الحكومة مع شركة "فورج سبانتية" Sabante Forge ، بمهمة شراء و توريد مهمات وألات الفنار من الخارج، وتسليمها إلى الحكومة في بورسعيد[٥١]. وكان على الحكومة نقل تلك الآلات والمهمات وفوانيس الزجاج من بورسعيد إلى حيث يتم تركيب الفنار. وقد طلبت الحكومة من ديوان البحرية تخصيص وابور حكومي صغير لنقل تلك الأدوات إلى السويس. ولكن البحرية رفضت نقل تلك الأدوات عبر وابوراتها، حفاظاً عليها من التلف أو الغرق، لصعوبة سير وابوراتها في تلك

(٤٦) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل مسلسل رقم ل/٢٦/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان الخارجية، بتاريخ ٤ رمضان ١٢٩٠هـ- ٢٦ أكتوبر ١٨٧٣م، ص٦١.

(٤٧) الوقائع المصرية، العدد رقم ٥٣١، بتاريخ ٧ رمضان ١٢٩٠هـ- ٢٩ أكتوبر ١٨٧٣م.

(٤٨) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل مسلسل رقم ل/٢٩/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان عموم البحرية، بتاريخ ٢٣ رجب ١٢٨٧هـ- ١٩ أكتوبر ١٨٧٠م، ص٢.

(٤٩) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ٢١، ملف موانئ وفنارات، الوقائع المصرية، العدد رقم ٤٣٤، بتاريخ ١٦ رمضان ١٢٨٨هـ- ٢٩ نوفمبر ١٨٧١م.

(٥٠) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل مسلسل رقم ل/٣٣/١/٣١، جواب بختم سعادة الوكيل إلى ديوان البحرية، بتاريخ ٧ ذو القعدة ١٢٨٩هـ- ٦ يناير ١٨٧٣م، ص١٣٦.

(٥١) نفسه، سجل رقم ل/٢٩/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان عموم البحرية، بتاريخ ٢٣ رجب ١٢٨٧هـ- ١٩ أكتوبر ١٨٧٠م، ص٢.

المياه[٥٢]. ولذلك تعاقدت الحكومة مع قومبانية –شركة – إخوان صادون" ، لنقل تلك الآلات والأدوات من بورسعيد إلى محل تركيب الفنار، بمبلغ ١٧٨٢٠ فرنك[٥٣].

ومن ناحية أخرى، عملت الحكومة على توفير الأدوات والوسائل اللازمة لتركيب فنار رأس غريب. فقامت بتوفير ٥٠ صهريجاً لتخزين المياه اللازمة لعمليات البناء. كما قامت الحكومة بمد خط سكة حديد يبلغ طوله ١٢٠٠ مترا بجهة رأس غارب[٥٤]. كما قامت بشراء الأخشاب اللازمة لعملية مد خط السكة الحديد، واللازمة أيضاً لإنشاء الفنار، وطالبت ديوان البحرية بسداد قيمة ثمن تلك الأخشاب[٥٥]. ويعد فنار رأس غريب من أنواع الفنارات الثابتة والذي يُشع ضوء تراه السفن من مسافة ٢٠ ميلاً بحرياً، وقد تم افتتاح هذا الفنار رسمياً للعمل في ١٨ رمضان ١٢٨٨هـ غرة ديسمبر ١٨٧١م[٥٦].

ـ فنار سواكن:

قامت الحكومة المصرية ببناء فنار بجهة سواكن، وكانت تهدف من وراء إنشاء هذا الفنار، توفير الإيرادات والأموال اللازمة للأنفاق منها على تلك الجهة، من خلال تحصيل الرسوم والعوائد للفنار[٥٧]. فقامت الحكومة بالتعاقد مع شركة

(٥٢) نفسه، سجل رقم ل/٣٠/١/٣١، جواب بختم ناظر الداخلية إلى نظارة المالية، بتاريخ ١٨ محرم ١٢٨٨ه- ٩ إبريل ١٨٧١م، ص٤٦.

(٥٣) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل مسلسل رقم س/١٢/١/١١، جواب بختم المستشار إلى نظارة المالية، بتاريخ ٣ صفر ١٢٨٨ه- ٢٤ مايو ١٨٧١م، ص٤.

(٥٤) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الإفادات إلى جهات الأقاليم والمحافظات والدواوين السائرة، سجل رقم س/١٢/١٠/١، جواب صادر المعية إلى ديوان عموم المرور، بتاريخ ٣ محرم ١٢٨٨ه- ٢٥ مارس ١٨٧١م، ص١.

(٥٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٣٠/١/٣١، جواب بختم سعادة الناظر إلى ديوان عموم المرور، بتاريخ ٩ محرم ١٢٨٨ه- ٣١ مارس ١٨٧١م، ص٢٣.

(٥٦) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ٢١، ملف مواني وفنارات، الوقائع المصرية، العدد رقم ٤٣٤، بتاريخ ١٦ رمضان ١٢٨٨هـ- ٢٩ نوفمبر ١٨٧١م.

(٥٧) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل مسلسل رقم س/١٤/١/١١، جواب بختم المستشار إلى الداخلية، بتاريخ ١٩ ذو القعدة ١٢٩١ه- ٢٨ ديسمبر ١٨٧٤م، ص٨٣.

"فورج سبانتية"Sabante Forge لتوريد آلات ومهمات الفنار(٥٨). وقد قامت سفن و وابورات شركة "إخوان صادون" بنقل آلات وأدوات الفنار من بورسعيد إلى جهة سواكن، نظير مبلغ ١٩٥٥٠ فرنك، وذلك لتمرس وابورات تلك الشركة في السير في مياه البحر الأحمر(٥٩).

وقد حصل الخواجة "كارسن قومسن" Carson Komsen، على رخصة بناء برج فنار سواكن, نظير مبلغ ٦٤٥ جنيها انجليزياً. رغم أن مصلحة الأشغال المصرية قدمت مقايسة لبناء البرج، تقل عن مطلوب الخواجة نحو ١٠٠ جنيه انجليزي، إلا أن الحكومة اعتمدت مقايسة الخواجة – ٦٤٥ جنيه- وذلك بسبب بعد المسافات، وما سوف يتكبده المقاول من نفقات نظير إرسال العمال إلى تلك الجهات البعيدة(٦٠). وهكذا فإن إنشاء هذا الفنار كان يهدف في المقام الأول إلى توفير مصدر للإيرادات، للإنفاق منها على جهة سواكن.

-فنار الوجه:

أصدرت الحكومة قراراً في ١٥ محرم ١٢٩١هـ- ٤ مارس ١٨٧٤م، بإنشاء فنار بحرى بالجهة المعروفة باسم: "الوجه"(٦١)، من ثغور بلاد الحجاز. وكانت "متصرفية الوجه"، تعد تابعة لحكومة مصر في تلك الفترة(٦٢). وكانت الحكومة تهدف من وراء إنشاء هذا الفنار، خدمة وهداية وارشاد الوابورات-السفن-

(٥٨) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل مسلسل رقم ل/٢٩/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان عموم البحرية، بتاريخ ٢٣ رجب ١٢٨٧ه- ١٩ أكتوبر ١٨٧٠م، ص٢.

(٥٩) نفسه، سجل رقم ل/٣٠/١/٣١، جواب صادر بختم ناظر الداخلية إلى نظارة المالية، بتاريخ ١٨ محرم ١٢٨٨هـ- ٩ إبريل ١٨٧١م، ص٤٦.

(٦٠) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/٢١/٨/١١، صورة قرار صادر إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٣ ذو الحجة ١٢٩١ه- ١١يناير ١٨٧٥م، ص٥٧.

(٦١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٥٣/١/١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ١٥ محرم ١٢٩١هـ- ٤ مارس ١٨٧٤م، ص٦٥.

(٦٢) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص٢١٦.

البحرية التي تعمل في نقل الحجاج من السويس إلى بلاد الحجاز، لإداء فريضة الحج[٦٣].

وعهدت الحكومة إلى الخواجة "هارت فاسيل" Hart Fasil , بمهمة بناء البرج الذي سيقام عليه الفنار[٦٤].على ارتفاع ١٠٦ قدماً عن سطح البحر، وهو فنار يمتاز باللون الأبيض[٦٥]. وترى السفن ضيائه من مسافة ١٤ ميلاً بحرياً. ويقع هذا الفنار شرقي ساحل مدخل ميناء الوجه الواقع عند درجة عرض ٢٦ درجة و١٢ دقيقة و ٤٥ ثانية، وعند خط طول ٢٦ درجة و ٢٨ دقيقة ، شرق "غود نوبج"[٦٦].

ولأهمية فنار الوجه في خدمة سفن نقل الحجاج، قامت الحكومة بتركيب ماكينة لتحويل المياه المالحة إلى مياه عذبة، وذلك لخدمة الحجاج المترددين إلى تلك الجهة. وكانت ماكينة تقطير المياه تستهلك حوالى ٢٥٠ تونبلاطة من الفحم الحجري شهريا، وذلك لزوم عملية تقطير الماء اللازم[٦٧]. كما أقامت الحكومة محطة –سرابيوم- انتظار، وكذلك مساكن لموظفي الفنار بمنطقة الوجه، وذلك لخدمة الحجاج وغيرهم[٦٨].

ولم تقتصر فنارات البحر الأحمر عند هذا الحد، فقامت الحكومة بإنشاء فنار "بربرة" على ساحل خليج عدن شمال الصومال, كما أمرت كذلك بإقامة فنار في "جودفون" عام ١٢٩٥ه- ١٨٧٨م، ولكنه لم يتم إنشائه[٦٩]. وقد بلغت فنارات

(٦٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٥٣/١/١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ١٥ محرم ١٢٩١ه- ٤ مارس ١٨٧٤م، ص٦٥.

(٦٤) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ٢١، ملف موانئ وفنارات، الوقائع المصرية، العدد رقم ٦١٢، بتاريخ ٢٣ جماد أول ١٢٩٢ه- ٢٧ يونيو ١٨٧٥م.

(٦٥) الوقائع المصرية، العدد رقم ٦٠٣، بتاريخ ١٩ ربيع أول ١٢٩٢هـ- ٢٥ إبريل ١٨٧٥م.

(٦٦) الجنان، الجزء الرابع عشر، السنة السادسة، أعداد سنة ١٨٧٥م، ص٤١٧.

(٦٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة للداخلية، سجل مسلسل رقم ل/١١/٢٤/٣١، أمر كريم وارد للداخلية، بتاريخ ١٩ شوال ١٢٨٩ه- ٢٠ ديسمبر ١٨٧٢م، ص٤٤.

(٦٨) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/١٧/٣/١/، جواب بختم مهردار خديو إلى الداخلية، بتاريخ ٢٢ ربيع ثان ١٢٨٣هـ- ٣ سبتمبر ١٨٦٦م، ص٦٩.

(٦٩)أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص٢١٦.

البحر الأحمر في عهد إسماعيل باشا سبع فنارات[٧٠]. وذكر البعض: أن تكاليف إنشاء فنارات البحرين المتوسط و الأحمر، بلغت مبلغ ١٩٠٠٠٠ جنيه[٧١].

وهكذا نجحت حكومة إسماعيل باشا في تمصير الفنارات الأربعة المملوكة للشركة الشرقية الإنجليزية. كما بذلت جهود ضخمة في إنشاء العديد من الفنارات الجديدة، والتي كان بعضها يخدم السفن التجارية، والبعض أنشأ لخدمة سفن الحجاج، والبعض الآخر أنشأ بهدف اقتصادي ليكون مصدر للإيرادات والدخل لبعض الجهات. وإن اختلفت الأسباب التي دعت إلى إنشائها، إلا أنها اتفقت جميعاً على هدف واحد وهو إرشاد وهداية السفن عبر البحر الأحمر، حماية لها من الأخطار وتوفير طرق الأمان لها.

- تشغيل وإنارة الفنارات:

عملت الحكومة على توفير مواد الاشتعال والإضاءة اللازمة لعمل فوانيس البحر أو الفنارات. فقامت بشراء وجلب فوانيس الإضاءة من أوروبا، عن طريق شركة "فنال"FINAL[٧٢]. وقد اختلفت قوة إنارة تلك الفوانيس من فنار إلى آخر. فبعض فوانيس الفنارات كان يشع و يُرى نورها للسفن ليلاً على بعد مسافة ثلاثة أميال بحرية[٧٣]. فكانت إضاءة فوانيس العجمي بالبحر المتوسط، تراها السفن على بعد ستة أميال[٧٤]. والبعض الآخر كان يُرى من مسافة ١٤ ميلاً مثل فنار الوجه[٧٥]. بينما كانت فوانيس رأس التين بالإسكندرية، تراها السفن على مسافة ٢٠ ميلا[٧٦]، وكانت إضاءة فنار رأس غريب تراها السفن أيضاً على مسافة ٢٠ ميلاً

(٧٠) عبدالرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص١٩٥.
(٧١) وزارة المعارف العمومية، إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عام على وفاته، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٥م، ص١٥٤.
(٧٢) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الإفادات إلى جهات الأقاليم والمحافظات والدواوين السائرة، سجل مسلسل رقم س/١/١٠/١٠، إفادة صادرة لديوان البحرية، بتاريخ ٢٣ ربيع ثان ١٢٨٦ه- ٢ أغسطس ١٨٦٩م، ص٢١.
(٧٣) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ٢١، ملف موانئ وفنارات، الوقائع المصرية، العدد رقم ٦٤٨، بتاريخ ١٦ صفر ١٢٩٣ه- ١٢ مارس ١٨٧٦م.
(٧٤) الوقائع المصرية، العدد رقم ٤٧٥، بتاريخ ٢١ رجب ١٢٨٩ه- ٢٤ سبتمبر ١٨٧٢م.
(٧٥) الوقائع المصرية، العدد رقم ٦٠٣، بتاريخ ١٩ ربيع أول ١٢٩٢ه- ٢٥ إبريل ١٨٧٥م.
(٧٦) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٤٠، ملف رقم ٤ فنارات، مقال نقلا عن جريدة الحوادث التركية، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٥٨ه- ٢٧ مارس ١٨٤٢م.

بحرياً[٧٧]. وكانت فوانيس تلك الفنارات تعمل من غروب الشمس إلى بداية صباح اليوم التالي. وفي الفترة الصباحية الممتدة من شروق الشمس حتى الغروب، كانت الفنارات ترفع علم أو راية ذات لون أحمر، لتستدل بها السفن أثناء سيرها طوال فترة شروق الشمس[٧٨].

ولذلك عملت الحكومة على توفير المواد اللازمة للإضاءة والاشتعال. فأمدت الفنارات بالزيوت اللازمة لعملية "القيادة" الاشتعال. فكان على سبيل المثال: فنار "الأشرفي" الواقع بالبحر الأحمر، يستهلك من الزيوت شهرياً حوالى أربعة قناطير و٦٢ رطلاً من الزيوت[٧٩]. بينما كان فنار أبو الكيزان يستهلك من الزيوت شهرياً حوالي ثلاثة قناطير وسبعة أرطال، بما يساوي ٣٦ قنطاراً و ٨٤ رطلاً من الزيوت سنويا، لزوم عملية الإضاءة أو "القيادة"[٨٠].

ومن ناحية أخرى، فإن مدى رؤية السفن للإضاءة المنبعثة من فوانيس الفنارات، لا يرجع إلى قوة الإضاءة، بل يرجع إلى مدى ارتفاع الفنار عن سطح البحر. فعلى سبيل المثال: كان فنار الوجه البالغ ارتفاعه عن سطح البحر إلى حوالي ١٠٦ قدما، تهتدي به السفن من مسافة ١٤ ميلا بحرياً[٨١]. بينما كان ارتفاع فنار رأس التين بالإسكندرية يبلغ ١٨٠ قدماً عن سطح البحر، تهتدي به السفن من مسافة ٢٠ ميلاً[٨٢]. وكان فنار بورسعيد البالغ ارتفاعه عن سطح البحر حوالى ٢٨٢ قدماً، تهتدي بنوره السفن من مسافة ٣١ ميلاً بحرياً[٨٣].

(٧٧) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ٢١، ملف موانئ وفنارات، الوقائع المصرية، العدد رقم ٤٣٤، بتاريخ ١٦ رمضان ١٢٨٨ ه- ٢٩ نوفمبر ١٨٧١م.

(٧٨) الوقائع المصرية، العدد رقم ٤٧٥، بتاريخ ٢١ رجب ١٢٨٩ه- ٢٤ سبتمبر ١٨٧١م.

(٧٩) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات وارد الدواوين, سجل مسلسل رقم ل/١٤/٢٥/٣١، خطاب وارد من محافظة السويس إلى الداخلية، بتاريخ ١٣ جماد ثان ١٢٨٠ه- ٢٥ نوفمبر ١٨٦٣م، ص١٩.

(٨٠) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر الكريمة للدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/٢٢/٥٥/١، أمر كريم إلى محافظ السويس، بتاريخ ٢٣ صفر ١٢٨٠ه- ٣٠ يوليو ١٨٦٣م، ص١٧.

(٨١) الوقائع المصرية، العدد رقم ٦٠٣، بتاريخ ١٩ ربيع أول ١٢٩٢ه- ٢٥ إبريل ١٨٧٥م.

(٨٢) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٤٠، ملف رقم ٤ (فنارات)، مقال نقلا عن جريدة الحوادث التركية، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٥٨هـ- ٢٧ مارس ١٨٤٢م.

(٨٣) وادي النيل، العدد رقم ٦٦، السنة الرابعة، بتاريخ ١٩ رمضان ١٢٨٧ه- ١٤ ديسمبر ١٨٧٠م.

و الملاحظ: أن فنار بورسعيد يعد أطول الفنارات ارتفاعاً على سواحل مصر، سواء في البحر المتوسط أو البحر الأحمر على الإطلاق. بينما كان أقصر الفنارات ارتفاعاً هو فنار حاجز الميناء"، والذي أُنشأ عام ١٨٧٦م، بطول ٣٠ قدماً عن سطح البحر، ويخدم سفن قادمة على مسافة ثلاثة أميال بحرية(٨٤).

ومن ناحية أخرى، اهتمت الحكومة بحفظ وصيانة أدوات الفنارات وحمايتها من التلف. حيث تعرضت بعض أدوات الفنارات أثناء نقلها إلى الغرق(٨٥). كما تعرضت بعض شحنات الفحم المرسلة إلى الفنارات للسرقة. فقد تم علي سبيل المثال: سرقة ٣٠ جوالاً من الفحم، كانت مَرسلة إلى فنار الوجه(٨٦). كما كان على الحكومة حفظ وصيانة أدوات الفنارات الأخرى، والمتمثلة في: القوارب والصنادل والمواعين والشماندورات أو العلامات وغيرها(٨٧). فقامت على سبيل المثال: بتخصيص حوض السويس للكشف عن أعطال تلك المراكب وغيرها، وصيانتها من التلف٠ فقام الحوض بالكشف عن المركب الخاص بفنار زنوبيا، وقدم تقريراً بصلاحية المركب للعمل(٨٨). كما قامت الحكومة بتعيين نفرين أحدهما "طلومبجي" والثاني "خرطومجي"، لإصلاح طلومبات وخراطيم وابورات وصنادل ومواعين الفنارات وذلك في البحر الأحمر(٨٩).

ومن ناحية أخرى، ذهبت الحكومة إلى الاهتمام بالأدوات والمهمات التي استخدمت في عملية إنشاء تلك الفنارات من: أخشاب وخطوط سكك حديدية

(٨٤) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ٢١، ملف موانئ وفنارات، الوقائع المصرية، العدد رقم ٦٤٨، بتاريخ ١٦ صفر ١٢٩٣ه- ١٢ مارس ١٨٧٦م.

(٨٥) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات وارد بنمر عرض حالات من الدواوين والمحافظات والجهات، سجل مسلسل رقم س/١٥/٢٥/١، خطاب من محافظ رشيد إلى المعية، بتاريخ ٩ ربيع ثان ١٢٨٦هـ - ١٩ يوليو ١٨٦٩م، ص٦٢.

(٨٦) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل مسلسل رقم ل/٣٠/٨/٣١، جواب بختم الوكيل إلى محافظة السويس، بتاريخ ٢٦ ذو الحجة ١٢٩٦ه- ١١ ديسمبر ١٨٧٩م، ص٩١.

(٨٧) الوقائع المصرية، العدد رقم ٥٩٣، بتاريخ ٨ محرم ١٢٩٢ه- ١٤ فبراير ١٨٧٥م.

(٨٨) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/٤٤/١/١، أمر كريم إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٢٨ محرم ١٢٨٨هـ- ١٩ إبريل ١٨٧١م، ص١٦٢.

(٨٩) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر جهات دواوين المحروسة، سجل رقم ل/٧/٥/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ديوان المالية، بتاريخ ٢٣ ربيع ثان ١٢٨٣ه- ٤ سبتمبر ١٨٦٦م، ص٦٠.

وصهاريج وأخشاب وغيرها. وذلك من خلال تسجيل كل تلك الأدوات في كشوف خاصة، للوقوف على حقيقة الأدوات الصالحة للاستخدام مرة أخرى، أو غير صالحة ليتم تكهينها والتخلص منها ببيعها بالمزاد. وقد خصصت الحكومة مخازن ديوان عموم المرور لحفظ تلك الآلات والمهمات الصالحة للاستعمال فيما بعد(٩٠).

وتساءلت نظارة البحرية عن المدة الزمنية التي يمكن بعدها استبدال أو تكهين أدوات وألات الفنارات الكائنة بالبحرين المتوسط و الأحمر، ومن المسئول عن حفظها، ومن المسئول الذي سوف يحاسب عن تلفها بأي شكل من الأشكال(٩١). فرأت الحكومة صعوبة تحديد مواعيد معينة لاستبدالها أو تكهينها، لأنها من الأشياء الثابتة. فقررت: أنه إذا حدث خلل أو تلف لشيء من تلك المهمات والأدوات، بأسباب شخصية، فالمسئولية تقع على من تكون في عهدته والمتسبب في ذلك(٩٢). وبالتالي القت الحكومة مسئولية حفظ ألات ومهمات الفنارات على عمال وأسطاوات الفنارات القائمين على العمل بها، وخاصة إذا حدث منهم إهمال أو تقصير أدى إلى تلفها.

وهكذا اهتمت الحكومة بعملية إنارة تلك الفنارات، بتوفير ما يلزم لها من فوانيس و زيوت وفحم وغير ذلك. كما اهتمت أيضاً بصيانة تلك الفنارات وكذلك حفظ أدواتها ومهماتها من التلف.

ثانيا: إدارة الفنارات المصرية:

كانت فنارات البحر الأحمر تابعة للشركة الشرقية البريطانية، والتي كانت تتولى إدارتها وتحصيل إيراداتها لنفسها. ونجحت حكومة إسماعيل باشا في عام ١٢٨٠هـ- ١٨٦٣م، في نقل إدارة تلك الفنارات إليها بعد شرائها من الشركة, ودفع

(٩٠) نفسه، سجلات صادر دواوين العموم، سجل مسلسل رقم ل/٣٣/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان المرور، بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٨٩ه- ٦ مايو ١٨٧٢م، ص٤٣.

(٩١) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل مسلسل رقم س/١٢/١/١١، جواب بختم المستشار إلى الداخلية، بتاريخ ٢٧ذو القعدة ١٢٨٨ه- ٧ فبراير ١٨٧٢م، ص١٢٨.

(٩٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات وارد الدواوين، سجل مسلسل رقم ل/٢٩/٢٥/٣١، جواب وارد من المالية إلى الداخلية، بتاريخ غرة ذو الحجة ١٢٨٨ه- ١١ فبراير ١٨٧٢م، ص١٢٧.

التعويضات المالية اللازمة لها مقابل عملية الشراء[٩٣]. كما نجحت الحكومة بعد عملية الشراء في الاحتفاظ بأسطاوات وعمال فنارات البحر الأحمر من الأجانب، وفق العقود المعقودة بينهم وبين الشركة في السابق، وذلك لضمان استمرار العمل بتلك الفنارات وإدارتها حتي لا تتعطل أشغالها[٩٤].

ولم تقتصر جهود الحكومة علي السيطرة على فنارات البحر الأحمر فقط. بل قامت أيضاً بالسيطرة على فنارات البحر المتوسط، ونقل إدارتها للحكومة، وقد تسلمت إدارتها رسمياً في ٩ ذو الحجة ١٢٨٧هـ- ٢ مارس ١٨٧١م[٩٥]. وقد ضُمت إدارة الفنارات أولاً إلى مصلحة الليمانات -الموانئ- ، وقد عرفت تلك المصلحة في تلك الفترة باسم: "مصلحة الليمانات والفنارات"، والتي كان يشرف عليها ديوان البحرية[٩٦]. وبذلك نجحت حكومة إسماعيل باشا في تمصير فنارات البحرين الأحمر والمتوسط، والسيطرة على إدارتها وإيراداتها.

وبعد سيطرة الحكومة التامة على تلك الفنارات, شرعت في جعل إدارة الفنارات مصلحة مستقلة قائمة بذاتها، وذلك في غرة جماد أول ١٢٨٩هـ- ٧ يوليو ١٨٧٢م. وعملت الحكومة على توفير الهيكل الإداري لها، وربط ميزانية لمصروفاتها وإيراداتها. وعينت "ميكلوب بك" رئيس ميناء الإسكندرية كأول ناظراً لها[٩٧]. وتم تشكيل المصلحة على النحو التالي:

(٩٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/٢٢/١/١، أمر كريم إلى ديوان الخارجية، بتاريخ ٢٢ ربيع ثان١٢٨٠ه- ٦ أكتوبر ١٨٦٣م، ص٢٧.

(٩٤) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٤٠، ملف رقم ٤ (فنارات), دفتر رقم ١٩٠٤, أوامر عربي، وثيقة رقم ١١، أمر كريم إلى محافظة السويس, بتاريخ ١٢ محرم ١٢٨٠هـ- ٢٩ يونيو ١٨٦٣م، ص٥١.

(٩٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل مسلسل رقم ل/٢٩/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى عموم البحرية، بتاريخ غرة ذو الحجة ١٢٨٧ه- ٢٢ فبراير ١٨٧١م، ص١٧٠.

(٩٦) نفسه، سجل رقم ل/٣٢/١/٣١، جواب بختم سعادة الناظر إلى ديوان البحرية، بتاريخ ٢٦ ربيع ثان ١٢٨٩ه- ٣ يوليو ١٨٧٢م، ص٩٥.

(٩٧) نفسه، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل مسلسل رقم ل/٥/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى محافظة رشيد، بتاريخ ٥ جماد أول ١٢٨٩ه- ١١ يوليو ١٨٧٢م، ص١٦٨.

- **تشكيل مصلحة الفنارات**: تكون الجهاز الإداري لمصلحة الفنارات من وظائف عدة وهي على النحو التالي:

-ناظر الفنارات:

تعد وظيفة ناظر الفنارات من أعلى الوظائف الإدارية المستحدثة للمصلحة، وذلك بعد أن نجحت حكومة الخديو إسماعيل في السيطرة على فنارات البحر المتوسط عام ١٨٧١م. وقد عهدت إلى "ميكلوب بك" بهذه الوظيفة، ليقوم بتنظيم وترتيب الأسطاوات اللازمين لإدارتها، وتقدير مرتباتهم ومصروفاتهم، من خلال عمل ميزانية ثابتة للمصلحة(٩٨). كما اختص الناظر أيضاً بالمرور والإشراف على فنارات البحر الأحمر وكذلك المتوسط، للتأكد من انتظام سير العمل بهما، وجاهزية فوانيس البحر للإنارة من غروب الشمس إلى صباح اليوم التالي(٩٩).

وقد خصصت الحكومة لركوب ناظر الفنارات وابور بحرى يسمى "الطور"(١٠٠). وسمحت الحكومة للناظر باستخدام وركوب الوابور بنفسه، أو تعيين من ينوب عنه في عملية المرور والإشراف على فنارات البحر الأحمر(١٠١). وقد عينت الحكومة لقيادة والإبحار بهذا الوابور البحري، أحد السواقين المهرة ويدعى "جارس ماري"Garis Mary لقيادة هذا الوابور، وذلك لخطورة الإبحار في مياه البحر الأحمر وتعدد حوادث الغرق فيه(١٠٢).

---

(٩٨) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين، سجل مسلسل رقم س/١٧/٢/١١، جواب بختم المستشار إلى الداخلية، بتاريخ ٧ جماد أول ١٢٩٥هـ- ٩ مايو ١٨٧٨م، ص٤١.

(٩٩) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر دواوين العموم، سجل مسلسل رقم ل/٢٩/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى عموم البحرية، بتاريخ غرة ذو الحجة ١٢٨٧هـ- ٢٢ فبراير ١٨٧١م، ص١٧٠.

(١٠٠) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل مسلسل رقم س/١١/١/١١، جواب بختم المستشار إلى محافظة الإسكندرية، بتاريخ ٢٧ ذو القعدة ١٢٨٧هـ- ١٨ فبراير ١٨٧١م، ص١١١.

(١٠١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/٢٣/٣/١، جواب بختم مهر دار خديو إلى ديوان عموم البحرية، بتاريخ ٩ ذو الحجة ١٢٨٧هـ- ٢ مارس ١٨٧٠م، ص١٦٤.

(١٠٢) نفسه، سجلات صادر العرض حالات إلى الدواوين والمجالس والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/٢٢/٩/١، جواب بختم مهردار خديو إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٩ جماد أول ١٢٩٣هـ- ٢ يوليو ١٨٧٦م، ص١١٤.

ونظراً لما وقع من ناظر الفنارات ميكلوب بك من بعض المخالفات بتهريب بعض الأشياء الخاصة به، بعيدا عن الحكومة[١٠٣]. وتراكم بعض الديون الناتجة عن بعض الاختلاسات منه، والتي بلغت حوالى ١٦٠٢٢ قرشاً وعجزه عن سدادها[١٠٤]. شرعت الحكومة في تمصير تلك الوظيفة وتعيين ناظراً للفنارات من أبناء البلاد.

واشترطت الحكومة عدة شروط عند تعيين الناظر، منها: أن يكون من أبناء البلاد ، ولديه إلمام باللغة الإنجليزية، واشترطت كذلك فيه: اللياقة والاستقامة وحسن الاستعداد للقيام بمهام وظيفته[١٠٥]. وقد خصصت الحكومة لهذا الناظر راتباً شهرياً قدر بمبلغ ٧٥٠ قرشا[١٠٦]، ثم ارتفع هذا الراتب ليصل إلى مبلغ ٢٠٠٠ قرش في الشهر[١٠٧]. وقد تم تعيين المدعو "إبراهيم أفندي طحمير" كأول ناظر لأشغال مصلحة الفنارات من أبناء البلد[١٠٨]. وبذلك نجحت الحكومة في تمصير تلك الوظيفة بنقلها إلى أبناء البلاد.

ـمعاون الفنارات:

تعد وظيفة المعاون من الوظائف الجديدة المستحدثة للفنارات المصرية، وذلك لمعاونة الناظر في كثير من أشغاله، والمرور أيضاً بفنارات البحر المتوسط والأحمر للإشراف عليهما. وقد اشترطت الحكومة عدة شروط عند تعيين معاون

(١٠٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات وارد الدواوين, سجل مسلسل رقم ل/٣٣/٢٥/٣١، خطاب وارد من ديوان عموم الجمارك إلى الداخلية، بتاريخ ١٥ ذو القعدة ١٢٩٠هـ- ٤ يناير ١٨٧٤م، ص٦٧.

(١٠٤) نفسه، سجل رقم /٢٧/٢٥/٣١، جواب وارد من سعادة مستشار المجلس الخصوصي إلى الداخلية، بتاريخ ٩ جماد أول ١٢٩٠ه- ٥ يوليو ١٨٧٣م، ص٤٠.

(١٠٥) نفسه، سجلات صادر دواوين العموم، سجل مسلسل رقم ل/٤٠/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان البحرية، بتاريخ ١٧ محرم ١٢٩٢ه- ٢٣ فبراير ١٨٧٥م، ص ١٤٢.

(١٠٦) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/٨/٨/١١، قرار صادر بشأن ترتيب محافظة السويس، بتاريخ ٢٢ ربيع ثان ١٢٨٢ه- ١٤ سبتمبر ١٨٦٥، ص٦.

(١٠٧) نفسه، سجلات صادر الدواوين، سجل مسلسل رقم س/١٢/٢/١١، جواب بختم المستشار إلى ديوان المالية، بتاريخ ٢١ محرم ١٢٩٢ه- ٢٧ فبراير ١٨٧٥م، ص٢.

(١٠٨) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل مسلسل رقم ل/١١/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى مصلحة الفنارات، بتاريخ ١١ محرم ١٢٩٢ه- ١٧ فبراير ١٨٧٥م، ص٧.

المصلحة منها: أن يكون من أبناء البلاد، وأن يكون لديه إلمام ببعض -الألسن- اللغات الأجنبية, واشترطت كذلك ألا تقل رتبته عن رتبة ملازم ثان(١٠٩). وقد تم تعيين محمود حسن السعران في وظيفة معاون للمصلحة، لتوفر الشروط السابقة فيه، براتب شهري يقدر بمبلغ ١٥٠٠ قرش(١١٠). وهكذا قصرت حكومة الخديو إسماعيل وظيفة الناظر والمعاون وهي أعلي وظائف المصلحة علي أبناء البلاد فقط.

ومن ناحية أخرى، تعذر الإشراف والمرور على فنارات البحر المتوسط والبحر الأحمر في وقت واحد. وذلك لوجود وابور بحري واحد فقط مخصص لركوب الناظر. فرأت الحكومة ضرورة تخصيص وابور بحرى أخر لمعاون المصلحة، حتى يتسنى له أن ينوب عن الناظر في الإشراف على الفنارات، وذلك في وقت استخدام الناظر للوابور الخاص به٠فقد تم تنظيم العمل بينهما على النحو الاتي: إذا قام الناظر بالمرور علي فنارات البحر المتوسط، كان المعاون يقوم في الوقت نفسه بالمرور على فنارات البحر الأحمر والعكس. وتركت الحكومة للمعاون حرية اختيار الوابور البحري اللازم لتنقلاته, فاختار المعاون وابور بحرى له يُعرف باسم "الصاعقة" وذلك للتنقل به عبر تلك الفنارات(١١١). وهكذا كان للمصلحة وابور بحري مخصص للناظر يعرف باسم "الطور" وأخر للمعاون يعرف باسم "الصاعقة", وذلك للأهمية الاشراف والمرور علي تلك الفنارات والتأكد من انتظام سير العمل بها, منعا لحدوث خلل أو إهمال بها, يؤدى بالسفن العابرة الي تعرضها لحوادث الغرق.

(١٠٩) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/١٧/٨/١١، صورة قرار صادر إلى الداخلية، بتاريخ ٢٢ ربيع ثان ١٢٨٩ه- ٢٩ يونيو ١٨٧٢م، ص٢٧.

(١١٠) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل مسلسل رقم ل/٣٢/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان البحرية، بتاريخ ٢٦ ربيع ثان ١٢٨٩هـ- ٣ يوليو ١٨٧٢م، ص٩٥.

(١١١) نفسه، سجل رقم ل/٣٣/١/٣١، جواب بختم سعادة الوكيل إلى ديوان عموم بحرية، بتاريخ ١٤ محرم ١٢٩٠هـ- ١٤ مارس ١٨٧٣م، ص١٩.

-وظيفة مفتش ومهندس الفنارات:

ضمت المصلحة إلى جهازها الإداري مفتش ومهندس للفنارات. واختص **المفتش** بوظيفة التفتيش على أدوات وألات الفنارات ومدي كفاءتها في العمل، من فوانيس وزيوت وماكينة تقطير المياه، وغيرها من مهمات وأدوات الفنارات. وقد تعين في وظيفة المفتش الخواجة "موريس بك"، بينما تعين الخواجة "هارت فاسيل" في وظيفة مهندس الفنارات(١١٢). براتب شهري ١٢٠٠ قرش للفرد الواحد منهما(١١٣).

ومن ناحية أخرى، اختص **مهندس** الفنارات بالإشراف على عملية التركيب والإنشاء، وصيانة أدوات الفنارات، وكذلك وضع العلامات "الشماندورات" في المواضع اللازمة، لكي تتجنب السفن مناطق الشعب المرجانية وغيرها من المناطق الخطرة . وكان المفتش والمهندس غالباً ما يقومان بعملهما معا سواء في فنارات البحر المتوسط أو فنارات البحر الأحمر(١١٤).

-مأمور الفنارات:

كان لكل فنار مأموراً خاصاً به، وكان المأمور حلقة الوصل المباشرة ما بين أسطوات الفنارات والإدارة، سواء كانت المصلحة أو ديوان البحرية التابعة لها. واختص المأمور بمتابعة كل الأسطاوات وغيرهم، وتقديم تقرير عن مدي التزامهم وانتظامهم في العمل. كما اختص أيضاً باستلام مخصصات الفنارات من الزيوت والفحم، وكذلك الأطعمة وغيرها من لوازم الإقامة بتلك الفنارات(١١٥). ومن ناحية أخرى، كان على المأمور رفع كافة الشكاوي و الصعوبات التي يتعرض لها عمال

(١١٢) الوقائع المصرية، العدد رقم ٤٧٥، بتاريخ ٢١ رجب ١٢٨٩هـ- ٢٤ سبتمبر ١٨٧٢م.

(١١٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر دواوين العموم، سجل مسلسل رقم ل/٣٢/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان عموم بحرية، بتاريخ ٤ شعبان ١٢٨٩ه- ٧ أكتوبر ١٨٧٢م، ص٥٣.

(١١٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل مسلسل رقم س/١٤/١/١١، جواب بختم المستشار إلى ديوان عموم بحرية، بتاريخ ٣ محرم ١٢٩٠هـ- ٣ مارس ١٨٧٣م، ص١.

(١١٥) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين، سجل رقم س/١٧/٢/١١، خطاب من سعادة المستشار إلى الداخلية، بتاريخ ٧ جماد أول ١٢٩٠ه- ٣ يوليو ١٨٧٣م، ص٤١.

الفنارات إلى جهات الحكومة المختصة. فتقدم على سبيل المثال: مأمور فنار البرلس بشكوى ضد شخصين من جهة "بلتيم" التابعة لمديرية الغربية, قاما بالاعتداء على أحد عمال الفنار، أثناء قيامة بشراء بعض الأشياء من تلك الجهة(١١٦). كما تقدم المأمور أيضاً: بشكوى ضد أهالي عزبة البرلس، بسبب تعديهم على أحد أسطاوات الفنار، وتمزيق ثيابه وضربه حتي سيلان الدم من فمه، وطالب بالتحقيق في القضية لمنع التعدي عليهم(١١٧). وكان المأمور يتقاضى راتباً شهريا قدر بمبلغ ١١٠٠ قرش(١١٨). وهكذا كان لكل فنار مأمور خاص به، وبالتالي بلغ عدد مأموري الفنارات ١٤ مأمورا لفنارات البحرين الأحمر والمتوسط.

ـوظيفة أسطاوات الفنارات:

ضمت المصلحة العديد من الأسطاوات، سواء في فنارات البحر الأحمر أو المتوسط، وقد تخصص هؤلاء في إدارة وتشغيل ألات وفوانيس الفنارات. وقد ضم كل فنار من تلك الفنارات عدد أربعة من الأسطاوات(١١٩). وترأس هؤلاء موظف عرف باسم "باش اسطى" أو الأسطي الأول، وهو ا لمسئول عن الأسطاوات من حيث توزيع الأعمال عليهم، ومدى انضباطهم وقيامهم بأشغالهم(١٢٠). واختلف أسطاوات فنارات البحر الأحمر عن غيرهم من أسطاوات فنارات البحر المتوسط، من حيث المقررات والرواتب التي تصرف لهم شهريا وهم على النحو التالي:

(١١٦) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر المديريات، سجل مسلسل رقم ل/٧/١١/٣١، جواب بختم الناظر إلى مديرية الغربية، بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٩٢ه- ٢٩ سبتمبر ١٨٧٥م، ص٢٥.

(١١٧) نفسه، سجل رقم ل/٨/١١/٣١، جواب بختم الوكيل إلى مديرية الغربية، بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٩٣هـ ٢٤ مارس ١٨٧٦م، ص١٥.

(١١٨) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/٢٤/٣/١، جواب بختم مهردار خديو إلى الداخلية، بتاريخ ٢٢ ربيع ثان ١٢٩٠ه- ١٩ يونيو ١٨٧٣م، ص٧٧.

(١١٩) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/٨/٨/١١، صورة قرار بشأن ترتيب محافظة السويس، بتاريخ ٢٢ ربيع ثان ١٢٨٢هـ ١٤ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٦.

(١٢٠) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٤٥، ملف رقم ٤(فنارات)، دفتر رقم ١٩٠٤ , أوامر عربي، وثيقة رقم ١١، أمر كريم إلي محافظ السويس، بتاريخ ١٢ محرم ١٢٨٠هـ ٢٩ يونيو ١٨٦٣م، ص٥١.

أ-أسطاوات فنارات البحر الأحمر:

عندما نجحت الحكومة في ١٢ محرم ١٢٨٠هـ- ٢٩ يونيو ١٨٦٣م، في السيطرة على فنارات البحر الأحمر، ونقل إدارتها من الشركة الشرقية إلى الحكومة، مقابل تعويضات مالية حصلت عليها الشركة. عملت الحكومة على الاحتفاظ بعمال وأسطاوات الفنارات الأجانب من الشركة ، مقابل عقود وشروط عقدت بينهم وبين الحكومة، تحدد رواتبهم الشهرية ومقرراتهم التي تصرف لهم من الأطعمة وغيرها، مقابل استمرارهم في إدارة وتشغيل تلك الفنارات(١٢١).

ومن ناحية أخرى، أخذت الحكومة على هؤلاء الموظفين الأجانب الشروط و التعهدات اللازمة للانقياد للقوانين المصرية، والتعليمات التي تصدرها إدارة مصلحة الفنارات. وقد أخبرت الحكومة قناصل دولهم بتلك الشروط والتعهدات، ووجوب الالتزام بها. وفي حال نقضهم ومخالفتهم لتلك التعهدات والشروط، ووقوع مخالفات من طرفهم، ففي هذه الحالة لا يحق لهؤلاء الأسطاوات الحق في رفع الدعاوي ومقاضاة المصلحة أو الحكومة(١٢٢). وهكذا احتفظت الحكومة بأسطاوات الفنارات الأجانب بعد نقل إدارتها للحكومة المصرية وهم على النحو التالي:

ضم فنار **الأشرفي** عدد أربعة من الأسطاوات الأجانب، وقد ترأس هؤلاء "باش أسطى" أو الأسطى الأول، وكان يدعى الخواجة "دسرت ثرمكي" Desert Thermaki, وكان يتقاضى راتباً شهرياً قُدر بمبلغ ٨٧٧ قرشا(١٢٣). وكان يساعده في أشغال الفنار ثلاثة من الأسطاوات وهم: الخواجة "ديرملي" Dermly والخواجة المدعو "جون بركس" John Brix ، والخواجة "بوسطن سادت" Boston sadat . وكان كل منهم يتقاضى راتباً شهرياً قُدر بمبلغ ٦٨٢ قرشا للفرد

(١٢١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/٢٣/١/١، أمر كريم إلى ديوان الخارجية، بتاريخ ٥ جماد أول ١٢٨٠ه- ١٨ أكتوبر ١٨٦٣م، ص٢٧.

(١٢٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر جهات المحروسة، سجل مسلسل رقم ل/٤/١٠/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان عموم بحرية، بتاريخ ٦ ربيع أول ١٢٨٤ه- ٨ يوليو ١٨٦٧م، ص٧٠.

(١٢٣) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/٨/٨/١١، قرار صادر بشأن ترتيب محافظة السويس، بتاريخ ٢٢ ربيع ثان ١٢٨٢هـ- ١٤ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٦.

الواحد[١٢٤]. بمجموع رواتب شهرية للأسطاوات الأربعة تقدر بمبلغ ٢٩٢٤ قرشا[١٢٥].

وضم فنار **أبي الكيزان** أيضاً: أربعة أسطاوات، وكان على رأس هؤلاء الأسطى الأول الخواجة "جورج يني"George Yenny [١٢٦]. وكان يتقاضى راتباً شهرياً قُدر بمبلغ ٩٧٥ قرشا[١٢٧]. وكان مع الأسطى الأول ثلاثة أسطاوات وهم : الخواجة "ولدجورس" wuid Jurs ، والخواجة "وليم سوماس" William Somas ، والأسطى الخواجة "بنيامين بونج" Benyamin Bong ، وقد حصل كل منهم على راتب شهري قُدر للفرد الواحد بمبلغ ٧٨٠ قرشا[١٢٨]. بمجموع شهري يقدر للأسطاوات الأربعة بمبلغ ٣٣١٥ قرشا[١٢٩].

بينما ضم فنار **الزعفران** أيضاً: أربعة أسطاوات وكان من بينهم: الخواجة "جيمس رسال" James Russell ، والخواجة "أويني ببرست" Oweny Burst وغيرهما. وكان الأسطاوات الأربعة للزعفران يتقاضى كل منهم شهريا مبلغ ٧٨٠ قرشا بالتساوي[١٣٠]. وكانت رواتب أسطاوات فنار الأشرفي وأبي كيزان

(١٢٤) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٤٠، ملف رقم ٤ (فنارات), دفتر رقم ١٩٠٤, أوامر عربي، وثيقة رقم ١١، أمر كريم إلى محافظ السويس، بتاريخ ١٢ محرم ١٢٨٠هـ- ٢٩ يونيو ١٨٦٣م، ص٥١.

(١٢٥) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/٨/٨/١١، قرار صادر بشأن ترتيب محافظة السويس، بتاريخ ٢٢ ربيع ثان ١٢٨٢ه- ١٤ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٦.

(١٢٦) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٤٠، ملف رقم٤ (فنارات)، أمر كريم إلى محافظة السويس، بتاريخ ١٢ محرم ١٢٨٠هـ- ٢٩ يونيو ١٨٦٣م، ص٥١.

(١٢٧) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/٨/٨/١١، قرار صادر بشأن ترتيب محافظة السويس، بتاريخ ٢٢ ربيع ثان ١٢٨٢هـ- ١٤ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٦.

(١٢٨) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٤٠، ملف رقم ٤ (فنارات)، دفتر رقم ١٩٠٤ , أوامر عربي، أمر كريم إلى محافظة السويس، بتاريخ ١٢ محرم ١٢٨٠ه- ٢٩ يونيو ١٨٦٣م، ص٥١.

(١٢٩) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/٨/٨/١١، قرار صادر بشأن ترتيب محافظة السويس, بتاريخ ٢٢ ربيع ثان ١٢٨٢ه- ١٤ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٦.

(١٣٠) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات وارد جهات المحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل مسلسل رقم ل/١/٣٢/٣١، خطاب وارد للديوان من محافظة السويس، بتاريخ غرة صفر ١٢٨٣ه- ١٥ يونيو ١٨٦٦م، ص١٤.

والزعفران، تصرف لهم جميعاً من خزينة محافظة السويس شهريا[١٣١]. والملاحظ أن رواتب أسطاوات فنارات البحر الأحمر تميزت بالارتفاع، وذلك لوقوع تلك الفنارات في جهات نائية وبعيدة عن العمران.

ب- أسطاوات فنارات البحر المتوسط:

نجحت حكومة إسماعيل باشا في ٩ ذو الحجة ١٢٨٧هـ- ٢ مارس ١٨٧١م, من استلام إدارة فنارات البحر المتوسط رسمياً من الشركة الشرقية البريطانية[١٣٢]. وضم الفنار الواحد من فنارات البحر المتوسط عدد أربعة اسطاوات أيضاً, فعلى سبيل المثال: ضم فنار **رأس التين** بالإسكندرية عدد أربعة أسطاوات، وقد ترأس هؤلاء الأسطى الأول وكان يتقاضى راتباً شهرياً قُدر بمبلغ ٣٥٠ قرشاً، بينما تقاضى الثلاثة الأخرين مبلغ ٣٠٠ قرش شهري للأسطى الواحد[١٣٣]. وضم فنار **رشيد** أيضاً: أربعة أسطاوات, تقاضى كل منهم الراتب نفسه المخصص لأسطوات فنار رأس التين[١٣٤]. وهكذا اختلفت رواتب أسطاوات فنارات البحر المتوسط عن مرتبات أسطاوات فنارات البحر الأحمر, التي تميزت بالارتفاع والزيادة.

ويبدو أن تلك الرواتب المنخفضة لأسطاوات المتوسط، بسبب قرب تلك الفنارات من مناطق العمران أو وقوعها في جهات ليست نائية أو بعيدة. وهذا ما يؤكده رواتب أسطاوات فنار **البرلس**، حيث حصل الباش أسطى على راتب شهري قُدر بمبلغ ٧٠٠ قرش، في حين حصل الثلاثة الأخرين على رواتب شهرية قُدرت

(١٣١) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/٨/٨/١١، صورة قرار صادر بشأن ترتيب محافظة السويس، بتاريخ ٢٢ ربيع ثان ١٢٨٢ه- ١٤ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٥١.

(١٣٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل مسلسل رقم ل/٢٩/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان عموم بحرية، بتاريخ غرة ذو الحجة ١٢٨٧هـ- ٢٢ فبراير ١٨٧١م، ص١٧٠.

(١٣٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات قيد الأوامر واللوائح والقرارات والمنشورات، سجل رقم س/٤٤/٣٣/١، أمر كريم إلى المالية، بتاريخ ٢٤ ربيع أول ١٢٨٤هـ- ٢٦ يوليو ١٨٦٧م، ص١٦٦.

(١٣٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/١٧/٨/١١، صورة قرار بشأن ترتيب محافظة رشيد، بتاريخ غرة محرم ١٢٨٩هـ- ١١ مارس ١٨٧٢م، ص٣.

للأسطى الواحد بمبلغ ٦٠٠ قرش, وذلك بسبب بُعد فنار البرلس ووقوعه في منطقة بعيدة عن فنار رشيد وفنار الإسكندرية[١٣٥]. ولبُعد فنار البرلس كانت الرواتب تصرف لهم من مديرية الغربية، وهي أقرب جهة حكومية لهم وذلك لرفع المشقة عنهم, وقد بلغ مجموع رواتبهم الشهرية مبلغ ٢٥٠٠ قرش[١٣٦]. وهكذا فإن رواتب الأسطاوات كانت تختلف من فنار إلى آخر، وذلك حسب قرب أو بُعد الفنار من مناطق العمران.

وكما عملت الحكومة على توفير الرواتب المناسبة لأسطاوات الفنارات، وتسهيل سُبل الصرف لهم. حرصت أيضاً على تأمين حياة وأرواح هؤلاء أثناء تنقلاتهم من وإلى فناراتهم، وخاصة فنارات البحر الأحمر، وذلك لقضاء بعض حاجاتهم أو الحصول على بعض لوازمهم. فقامت الحكومة بتخصيص إحدى وابورات الشركة الشرقية، لنقل هؤلاء الأسطوات، ورفضت نقلهم عن طريق مراكب الشراع التابعة للبحرية، وذلك لعدم قدرتها واهليتها في الابحار في تلك المياه الخطرة, بسبب وجود الكثير من الشعب المرجانية، مما يعرض مراكب الشراع والأسطاوات إلى خطر الغرق[١٣٧].

ـساعي الفنارات:

ضمت مصلحة الفنارات في جهازها الإداري موظف عرف باسم **"الساعي"** حيث كان لكل فنار ساعي خاص به. وذلك لقضاء أشغال الأسطاوات، وإحضار ما يلزم لهم من مؤنة أو طعام، وغير ذلك من حاجاتهم اليومية، وذلك من

(١٣٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل مسلسل رقم ل/٣٠/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى نظارة المالية، بتاريخ ٨ ربيع أول ١٢٨٨ه-٢٨ مايو ١٨٧١م، ص١٢٤.

(١٣٦) نفسه، سجلات صادر المديريات، سجل مسلسل رقم ل/١/١١/٣١، جواب بختم الناظر إلى مديرية الغربية، بتاريخ ١٢ ربيع أول ١٢٨٨هـ- ١ يوليو ١٨٧١م، ص٣٨.

(١٣٧) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٤٠، ملف رقم ٤ (فنارات), دفتر رقم ١٩١٠ , أوامر عربي، وثيقة رقم ٣، أمر عالي إلى محافظة السويس، بتاريخ ٧ جماد أول ١٢٨٠ه- ٢٠ أكتوبر١٨٦٣م، ص٣.

المناطق القريبة. فكان على سبيل المثال: أسطاوات فنار البرلس، يقومون بشراء حاجاتهم عن طريق الساعي من جهة "بلتيم" القريبة منهم(١٣٨).

وقد اختلفت رواتب **سعاة** فنارات البحر الأحمر, عن رواتب سعاة فنارات البحر المتوسط. حيث حصل الأول على راتب شهري قُدر بمبلغ ٥٨٥ قرشا(١٣٩). بينما حصل ساعي فنار المتوسط على راتب قُدر للفرد ١٢٥ قرشا في الشهر(١٤٠). ويرجع هذا الاختلاف والتفاوت في المرتبات إلى قرب وبعد تلك الفنارات من مناطق العمران.

وهكذا حرصت الحكومة على توفير الجهاز الإداري اللازم لمصلحة الفنارات من نظار ومعاونين وغيرهم, ونجحت في تمصير تلك الوظائف وقصرها على أبناء البلاد من أهالي مصر. وحددت الشروط والمواصفات الواجب توافرها في موظفي الفنارات. ونجحت في الاحتفاظ بالعمالة الأجنبية لضمان سير العمل بها، وحددت الشروط وعقدت العقود لذلك, كما ميزت أسطاوات المناطق النائية بالمرتبات الكبيرة . كما وفرت للجميع وسائل النقل الآمنة التي تحفظ أرواحهم.

ثالثاً: الحكومة ورعاية موظفي الفنارات:

اهتمت الحكومة بشئون موظفي الفنارات المصرية، وخاصة فنارات البحر الأحمر، والتي تقع في مناطق وجهات نائية، يصعب معها قدرة موظفي الفنارات، على توفير حاجاتهم اليومية من الطعام والشراب، وغير ذلك من لوازم الحياة اليومية، وخاصة أن هؤلاء يقيمون داخل فناراتهم أو في مساكن تابعة لها.

ولم يقتصر سكان تلك الفنارات على الأسطاوات العاملين فقط، بل أقام هؤلاء بزوجاتهم – حريمهم- وأبنائهم، وخاصة في فنارات البحر الأحمر. وذلك

(١٣٨) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر مديريات، سجل مسلسل رقم ل/٧/١١/٣١، جواب بختم الناظر إلى مديرية الغربية، بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٩٢هـ- ٢٩ سبتمبر ١٨٧٥م، ص٢٥.

(١٣٩) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٨/٨/١١، قرار صادر بشأن ترتيب محافظة السويس، بتاريخ ٢٢ ربيع ثان ١٢٨٢ه- ١٤ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٦.

(١٤٠) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات قيد الأوامر واللوائح والقرارات والمنشورات، سجل مسلسل رقم س/٤/٣٣/١، أمر كريم إلى المالية بشأن ترتيب محافظة الإسكندرية، بتاريخ ٢٤ ربيع أول ١٢٨٤ه- ٢٦ يوليو ١٨٦٧م، ص١٦٦.

بموافقة الحكومة على هذا الإجراء، وفق الشروط المعقودة بينها وبين الشركة الشرقية، حيث اعتمدت الحكومة وصرفت لهم كافة المقررات التي كانت تصرف لهم من قبل زمن إدارة الشركة الشرقية، من طعام وشراب وغير ذلك[١٤١].

فقامت الحكومة بصرف رواتب دائمة من الأطعمة والمشروبات المختلفة لموظفي وأسطاوات الفنارات. فبعضها كان يُصرف لهم شهرياً، وبعضها كان يُصرف لهم كل أسبوع. وهذه الأطعمة كانت تُصرف لهم بالوزن, فبعضها كان يُصرف لهم بالرطل والبعض بالوقية والبعض الآخر بالعدد.

وحرصت الحكومة علي توفير الطعام اللازم لموظفي الفنارات, وقد تنوعت تلك الأطعمة. فصرفت لأسطاوات فنار الأشرفي المقررات الشهرية التالية: فصرفت لهم الكثير من اللحوم المتنوعة والتي بلغت حوالي: ٣٠ رطلاً-الرطل يساوي ٤٤٩,٢٨ جرام_ من اللحوم المتبلة ، و٣٠ رطلاً من لحوم الضأن، و ٣٠ رطلاً من اللحوم المملحة أو لحم الخنزير، أي ما يساوي ٩٠ رطلاً من اللحوم كل شهر. كما صرفت لهم الخضروات اللازمة لطعامهم, فصرفت لهم ما يلي: ١٥ رطلاً من الخضروات المتبلة، و٣٠ رطلاً من البطاطس، و١٧ رطلاً من البسلة. كما صرفت لهم ٣٤ رطلاً من الدقيق الإفرنجي، بالإضافة إلى حوالي ٦ أرطال من الغموس المختلفة.

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد من الأطعمة بالنسبة للفنار الواحد. فحصل أسطاوات وعمال الفنار أيضاً على: ٢٢ رطلاً من المسلي –السمن-, ورطل واحد من الزيت، ورطل من الزبيب. ولم تغفل الحكومة عن توابل الطعام، فصرفت لهم عدد زجاجة واحدة من الفلفل الأسود، وأخرى من الخردل، كما صرفت عدد زجاجتين من الخل، وكذلك عدد ٦ زجاجات من المخلل أو الطرشي.

ووفرت الحكومة كذلك المشروبات اللازمة لعمال الفنار. فصرفت الحكومة لهم ما يلي: ٢ رطل من الشاي، و٢ رطل من البن لزوم عمل القهوة، بالإضافة إلى ١٠ أرطال من عصير الليمون٠ ومن السكر ما مقداره ١٢ رطلاً من السكر

(١٤١) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٤٠، ملف رقم ٤ (فنارات), دفتر رقم ١٩٠٤ , أوامر عربي، وثيقة رقم ١١، أمر كريم إلى محافظة السويس، بتاريخ ١٢ محرم ١٢٨٠ه- ٢٩يونيو ١٨٦٣م، ص٥١.

الأبيض[١٤٢]. وبناءً على الشكوى المقدمة من أسطاوات فنارات البحر الأحمر, بشأن بعض المشروبات الروحية، والتي كانت تصرف لهم زمن إدارة الشركة الشرقية البريطانية لتلك الفنارات. وافقت الحكومة على أن تصرف لهم شهرياً عدد ٢٧ زجاجة من الويسكي أو الروم[١٤٣].

ولم يقتصر طعام ومشروبات عمال الفنارات الشهري عند هذا الحد. فصرفت الحكومة كذلك لموظفي الفنار الواحد أنواع مختلفة من الطيور والحيوانات الحية. فصرفت لهم أيضاً: عدد ١٥ من الفراخ البلدي، وعدد ٨ من نوع الحمام، بالإضافة إلى عدد وزة واحدة فقط, بالإضافة إلى عدد رأس واحد من الضأن، واشترطت ألا يقل وزنه عن ٣٠ رطلاً من اللحم[١٤٤].

ولحماية أغنام وطيور موظفي الفنارات والحفاظ عليها من التلف والهلاك. وافقت الحكومة لأسطاوات فنار الأشرفي وغيره، على صرف خيمة واحدة وقفص بداخلها, لحفظ تلك الأغنام والطيور. كما صرفت لهذه الطيور والحيوانات عدد ربطة واحدة من الدريس أو العلف اللازم لطعامهم[١٤٥]. والملاحظ: أن كافة تلك المقررات من الأطعمة وغيرها كانت تصرف شهرياً لباقي أسطاوات الفنارات سواء أبي الكيزان وفنار الزعفران وغير ذلك[١٤٦]. وقد بلغت مصروفات تلك الأطعمة وغيرها من المشروبات في الشهر الواحد مبلغ ١٤٦٢ قرشا[١٤٧].

---

(١٤٢) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/٢٣/١/١، أمر كريم إلى محافظة السويس، بتاريخ ٧ جماد أول ١٢٨٠هـ- ٢٠ أكتوبر ١٨٦٣م، ص٣.

(١٤٣) نفسه، سجل رقم س/٢٥/١/١، أمر عالي إلى نظارة البحرية، بتاريخ ١٧صفر ١٢٨١هـ- ٢٢ يوليو ١٨٦٤م، ص٢٤.

(١٤٤) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٤٠، ملف رقم٤ (فنارات), صورة أمر عالي إلى محافظ السويس، بتاريخ ١٧ جماد أول ١٢٨٠ه- ٣٠ أكتوبر ١٨٦٣م.

(١٤٥) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الإفادات إلى جهات الأقاليم والمحافظات والدواوين السائرة، سجل مسلسل رقم س/١٥/١٠/١، جواب بختم مهردار خديو إلى محافظة السويس، بتاريخ ٧ ربيع أول ١٢٨١هـ- ١٠ أغسطس ١٨٦٤م، ص٤٣.

(١٤٦) نفسه، سجل رقم س/٤/١٠/١، جواب بختم مهردار إلى البحرية، بتاريخ ٩ رجب ١٢٨٠ه- ٢٠ ديسمبر ١٨٦٣م، ص١٠٣.

(١٤٧) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/٨/٨/١١، قرار صادر بشأن ترتيب محافظة السويس، بتاريخ ٢٢ ربيع ثان ١٢٨٢هـ- ١٤ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٦.

ومن ناحية أخري, زادت مقررات تلك الأطعمة زيادة ضخمة بسبب حضور وإقامة زوجات الأسطاوات وأبنائهم معهم بتلك الفنارات، وذلك على حساب المالية المصرية. فقد بلغ عدد المقيمين في فنار الزعفران على سبيل المثال: تسعة أشخاص أسطاوات بعائلاتهم، وقد تم صرف مؤنة شهرية لهم من الطعام وغيره على النحو التالي: صرفت الحكومة علي سبيل المثال لفنار الزعفران ما يلي: ٢٧٠ رطلاً من اللحوم المتنوعة ما بين لحم ضأن وبقر وجاموس ولحم خنزير، و٢١٧ رطلاً دهن كلاوي، و٦٠ رطلاً من المسلي، ومن الدقيق الأفرنكي ٧٥ رطلاً، وحوالي٦٣ رطلاً من البسلة، و٥٠ رطلاً من الزبيب. كما صرفت لهم عدد ١١ زجاجة من المخلل أو الطرشي. ومن المشروبات التي كانت تصرف لهم شهريا أيضاً: عشرة أرطال من الشاي، و عشرة أرطال من البن لزوم شرب القهوة٠ كما حصل أسطاوات الفنار على ٣٦ رطلاً من السكر. هذا بخلاف المشروبات الروحية مثل الويسكي وغيره، وقد بلغ عدد ما صرف لهم شهريا من هذا الصنف عدد ٧٠ زجاجة[١٤٨]. واستجابت الحكومة لكثير من طلبات أسطاوات الفنارات وعملت علي تلبية طلباتهم وحاجاتهم, فلبت علي سبيل المثال طلبات اسطاوات فنار الزعفران، فأمرت لهم بصرف ١٣٥ رطلاً من الحطب اللازم للمواقد، ولم تحدد نوع الحطب المصروف لهم[١٤٩].

والملاحظ: أن تلك المقررات التي حرصت الحكومة على صرفها وتوفيرها لأسطاوات الفنارات وعائلاتهم، قد زادت ما يقرب من ثلاثة أضعاف المقرر لهم في حال عدم وجود عائلاتهم. وبالتالي فإن الحكومة لم تدخر وسعاً في توفير ما يلزم لهم، لضمان استمرار عملهم في إدارة وتشغيل الفنارات في تلك الجهات النائية.

ومن ناحية أخرى، حافظت الحكومة على عدم ضياع تلك المقررات من الطعام و المشروبات على حساب الحكومة وخسارتها. فقررت: أنه إذا حدث وتوفي أحد الأسطاوات و كانت تلك المقررات تم صرفها له في حال حياته. فأن تلك الأطعمة وغيرها المتخلفة عن المتوفي، لا يمكن للحكومة استرجاعها، ولذلك

---

(١٤٨) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٤٠، ملف رقم ٤ (فنارات), أمر كريم إلى محافظ السويس، بتاريخ ١٠ ربيع أول ١٢٨٠هـ- ٢٥ أغسطس ١٨٦٣م.

(١٤٩) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين، سجل مسلسل رقم س/٢/٢/١١، جواب بختم المستشار إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ١٧ شعبان ١٢٨٣هـ- ٢٥ ديسمبر ١٨٦٦م، ص٧٠.

قررت أن يقوم باقي زملائه بالاستفادة بها على أن تخصم من مقرراتهم في الشهر التالي[١٥٠].

ومن ناحية أخرى، اهتمت الحكومة بتوفير المياه العذبة لموظفي الفنارات وخاصة أن هؤلاء يقيمون ويسكنون وسط أو في محيط المياه المالحة. وذلك عن طريق عدة وسائل منها: تركيب ماكينة تقوم بتحويل المياه المالحة إلى مياه عذبة أو حلوة[١٥١]. فأمرت بتركيب ألة لتقطير المياه بفنار الأشرفي، وكانت تلك الماكينة تستهلك شهرياً حوالى ٢٢ قنطاراً و ٥٠ رطلاً من الفحم الحجري[١٥٢]. كما أمرت أيضاً بتركيب ماكينة لتقطير المياه بفنار "الوجه"، وكانت تستهلك شهرياً حوالى ٢٥ قنطاراً من الفحم الحجري[١٥٣]. وكانت ماكينة فنار أبي كيزان تستهلك حوالى ٢٢ قنطاراً و ٥٠ رطلا من الفحم الحجري شهريا، وذلك على حساب الحكومة[١٥٤].

ولم تكن ماكينات تقطير المياه هي كل الوسائل التي وفرت بها الحكومة المياه العذبة لموظفي الفنارات. فقامت بنقل المياه إلى فنار الزعفران عن طريق تأجير "قطيرة" مخصوصة للنقل وتوصيل المياه من السويس إلى الفنار، بأجرة بلغت حوالي ٢٨٠ قرشا للوابور[١٥٥]. كما قامت أيضاً بشراء مياه نيلي، من طلمبة

---

(١٥٠) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر عرض حالات دواوين وأقاليم، سجل مسلسل رقم ل/٣/١٢/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان عموم بحرية، بتاريخ ٢٣ صفر ١٢٨٤هـ- ٢٦ يونيو ١٨٦٧م، ص١٣.

(١٥١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/٣٢/١/١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ١٩ جماد أول ١٢٨٣ه- ٢٩ سبتمبر ١٨٦٦م، ص٩٩.

(١٥٢) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٤٠، ملف رقم ٤ (فنارات)، أمر كريم إلى محافظ السويس، بتاريخ ٣ ربيع أول ١٢٨٠ه- ١٨ أغسطس ١٨٦٣م.

(١٥٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، قيد الأوامر الكريمة للنظارة، سجل مسلسل رقم ل/١١/٢٤/٣١، أمر كريم وارد للداخلية، بتاريخ ١٦ شوال ١٢٨٩هـ- ١٧ ديسمبر ١٨٧٢م، ص١٦.

(١٥٤) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٤٠، ملف رقم ٤ (فنارات)، دفتر رقم ١٩٠٤ , أوامر عربي، وثيقة رقم ١١، أمر كريم إلى محافظة السويس، بتاريخ ١٢ محرم ١٢٨٠هـ- ٢٩ يونيو ١٨٦٣م، ص٥١.

(١٥٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، وارد جهات المحافظات والضبطيات السائرة، سجل مسلسل رقم ل/٤/٣٢/٣١، خطاب وارد من محافظة السويس للداخلية، بتاريخ ٢٤ شوال ١٢٨٦ه- ٢٧ يناير ١٨٧٠م، ص٤١.

السويس لفنار الزعفران، بثمن ٢٤ قرشا[١٥٦]. ولبعد فنار البرلس عن رشيد وصعوبة توفير المياه لموظفيه، عملت الحكومة إلى تأجير جملين لنقل وجلب المياه العذبة للفنار، وذلك لرفع المشقة عنهم، وسددت ثمن المياه وأجرة الجمال من مصروفات نظارة البحرية[١٥٧]. كما قامت أيضاً بنقل المياه النيلية إلى عمال فنار الزعفران، مقابل ٢٤ قرشاً ثمناً لأجرة الجمال[١٥٨].

وهكذا حرصت الحكومة المصرية على توفير المياه العذبة لموظفي الفنارات سواء في البحر الأحمر أو المتوسط. واستخدمت في ذلك وسائل عدة سواء بنقل المياه عن طريق الوابورات أو نقلها بواسطة الجمال، أو شرائها من الطلمبات، أو بتركيب ألات وماكينات تقطير المياه التي تقوم بتحويل المياه المالحة إلى عذبة بالفنارات، ووفرت لتلك الماكينات الأدوات اللازمة لعملية التقطير من الفحم وغيرة ، وذلك لرفع المشقة عن عمال الفنارات وتوفير الماء العذب اللازم لإقامتهم وحياتهم.

ولم يقتصر اهتمام الحكومة على توفير الطعام والشراب لموظفي الفنارات فقط. بل اهتمت كذلك بتوفير الرعاية الصحية اللازمة لهم. فسمحت لأحد الأسطاوات بالسفر إلى الخارج للعلاج وتبديل الهواء، واحتساب فترة العلاج على حساب المصلحة وعدم قطع شيء من راتبه[١٥٩]. كما سمحت أيضاً للخواجة "تشمبرلين" Chamberlain أحد مستخدمي المصلحة بالإجازة والسفر للعلاج[١٦٠].

([١٥٦]) نفسه، سجل مسلسل رقم ل/٧/٣٢/٣١، خطاب وارد من محافظ السويس إلى الداخلية، بتاريخ ١٧ جماد ثان ١٢٨٠ه- ٢٢ أغسطس ١٨٧٢م، ص١٨.

([١٥٧]) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل مسلسل رقم ل/٣٠/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى عموم البحرية، بتاريخ ٨ ربيع أول ١٢٨٨ه- ٢٨ مايو ١٨٧١، ص١٢٤.

([١٥٨]) نفسه، سجل رقم ل/٣١/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان عموم البحرية، بتاريخ ٣ رمضان ١٢٨٩هـ- ٤ نوفمبر ١٨٧٢م، ص١٥٣.

([١٥٩]) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر العرض حالات للدواوين والمجالس والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/٢٢/٩/١، جواب بختم مهردار خديو إلى الداخلية، بتاريخ ٩ جماد أول ١٢٩٣هـ- ٢ يونيو ١٨٧٦م، ص٥٥.

([١٦٠]) نفسه، سجل رقم س/٢١/٩/١، جواب بختم مهردار خديو إلى الداخلية، بتاريخ ٢٢ ربيع ثان ١٢٩٢هـ- ٢٨ مايو ١٨٧٥م، ص٩٠.

ومن ناحية أخرى، أهتمت الحكومة بتوفير الحماية اللازمة لعمال وأسطاوات الفنارات وخاصة في المناطق النائية، من اعتداء الأهالي عليهم بالضرب وخلافه. فأمرت بالتحقيق في قضية اعتداء أشخاص من جهة "بلتيم" على ساعي الفنار، أثناء شرائه بعض الاشياء الخاصة ببعض الأسطاوات من تلك الجهة(١٦١). كما أمرت كذلك بالتحقيق في قضية اعتداء بعض أهالي عزبة "الشيخ مبارك الوحشي" التابعة للبرلس، على أحد أسطاوات فنار البرلس بالضرب وتمزيق ثيابه(١٦٢).

ولعلاج تلك الظاهرة، ومنع التعدي على عمال الفنارات. أمرت الحكومة بالتحقيق مع المتهمين ومحاكمتهم. وكذلك أخذت التعهدات اللازمة على مشايخ النواحي بعدم تكرار مثل تلك الحوادث، وكذلك التنبيه على الأهالي بعدم التعدي عليهم. وذلك لأن وقوع تلك الاعتداءات على أسطاوات الفنارات، سوف يؤدي بالضرورة إلى إلحاق الأذى بهم، مما يترتب عليه تعطيل أشغال وإدارة الفنارات العاملين بها، مما سيؤدي بالضرورة إلى وقوع الحوادث والأخطار للسفن العابرة بتلك الفنارات(١٦٣). وهكذا اهتمت الحكومة بشئون موظفي الفنارات, وذلك بتوفير سبل الإقامة والمعيشة بها وذلك بتوفير الطعام والمياه، والرعاية الصحية ، وتوفير الحماية اللازمة لهم.

رابعاً: رسوم –عوائد- الفنارات المصرية:

نجحت حكومة إسماعيل باشا عام ١٢٨٠ه- ١٨٦٣م، في نقل إدارة فنارات البحر الأحمر من الشركة الشرقية إلى الحكومة، وتكفلت الحكومة بماهيات

(١٦١) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر المديريات، سجل مسلسل رقم ل/٧/١١/٣١، جواب بختم الناظر لمديرية الغربية، بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٩٢هـ- ٢٩ سبتمبر ١٨٧٥م، ص٢٥.

(١٦٢) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات وارد الإفادات بقلم عرض حالات، سجل مسلسل رقم س/١/٣٢/١، إفادة واردة من وكيل مصلحة الفنارات للمعية، بتاريخ ٢٥ ربيع ثان ١٢٩٢ه- ٣ مايو ١٨٧٥م، ص٥٤.

(١٦٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر المديريات، سجل مسلسل رقم ل/٧/١١/٣١، جواب بختم الناظر إلى مديرية الغربية، بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٩٢ه- ٢٤ سبتمبر ١٨٧٥م، ص٢٢.

مستخدميها ومصروفاتها[١٦٤]. ولذلك رأت الحكومة ضرورة توفير مصدر من مصادر الدخل للإنفاق على تلك الفنارات، بما يحقق سداد ماهيات موظفي الفنارات، والنفقات المحتملة لأعمال الصيانة والتجديد وغيرها. وأيضاً بما يحقق لتلك المصلحة انتظام إدارتها، والتي سوف تنعكس فوائدها على السفن العابرة بها، بما يحقق سلامتها ووقايتها من الأخطار[١٦٥].

ولأهمية توفير مصدر للإنفاق على إدارة تلك الفنارات. صدرت الأوامر إلى نظارة الخارجية، بضرورة دراسة كيفية تحصيل إيرادات لصالح تلك الفنارات، مثل المعمول بها في دول أوروبا على المراكب والسفن التي تمر بها[١٦٦]. ولذا قررت الحكومة تحصيل رسوم –عوائد- تقدر بنحو ٣ فرنكات على كل قدم إنجليزي نازل في خط المياه المظروفة فيه أي سفينة كبيرة كانت أو صغيرة[١٦٧]. وما يساوي ٢٠ نصف فضة، على السفن التي تعمل في مجال نقل الحجاج إلى بلاد الحجاز، وتسدد إلى فنار الوجه الذي تم إنشائه خصيصا لهذا الغرض[١٦٨]. وقد عُرفت تلك الرسوم – العوائد- عموما باسم **"رسم دليل"** الفنارات[١٦٩].

وكانت تلك الرسوم يتم تحصيلها من السفن والمراكب والوابورات، عن طريق مأمور الفنار، والذي يقوم بتحصيلها ثم توريدها إلى المحافظة التابع لها الفنار بموجب سندات بذلك٠ وقد الزمت الحكومة المأمور بتسليم تلك الأموال أولاً

(١٦٤) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٤٠، ملف رقم ٤ (فنارات)، دفتر رقم ١٩٠٧, أوامر كرام، أمر كريم إلى ديوان الخارجية، بتاريخ ٢٢ ربيع ثان ١٢٨٠ه- ٦ أكتوبر ١٨٦٣م، ص٢٧.

(١٦٥) الوقائع المصرية، العدد رقم ٥٩٣، بتاريخ ٨ محرم ١٢٩٢ه- ١٤ فبراير ١٨٧٥م.

(١٦٦)دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/٢٣/١/١، أمر كريم إلى ديوان الخارجية, بتاريخ غرة جماد أول ١٢٨٠ه- ١٤ أكتوبر ١٨٦٣م، ص٤٩.

(١٦٧) الوقائع المصرية، العدد رقم ٦٠٣، بتاريخ ١٩ ربيع أول ١٢٩٢ه- ٢٥ إبريل ١٨٧٥م.

(١٦٨) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٥٣/١/١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ١٥ محرم ١٢٩١ه- ٤ مارس ١٨٧٤م، ص٦٠.

(١٦٩) الوقائع المصرية، العدد رقم ٥٩٣، بتاريخ ٨ محرم ١٢٩٢ه- ١٤ فبراير ١٨٧٥م.

بأول، وأنذرت هؤلاء المأمورين بالعقوبات في حال التأخير عن التوريد أو التلاعب في تلك الإيرادات أو الأموال[١٧٠].

وكان هناك بالمحافظات التابعة لها تلك الفنارات إدارة أو قلم خاص بها، اختص بتسلم تلك الرسوم والأموال وتسجيلها في دفاتر خاصة. ويقوم هذا القلم بصرف ماهيات موظفي الفنارات، وكذلك صرف الأموال اللازمة لعمليات الاصلاح والترميم والإنارة ، ونقل الأسطاوات بالوابورات ودفع أجرة النقل وغير ذلك, من إيرادات تلك الرسوم[١٧١]. واختصت على سبيل المثال: محافظة رشيد باستلام عوائد فنار رشيد[١٧٢]. ومحافظة الإسكندرية باستلام إيرادات فنار رأس التين[١٧٣]. بينما اختصت محافظة السويس باستلام إيرادات كل من: فنار الوجه[١٧٤], وفنار الأشرفي وفنار أبي الكيزان، وفنار الزعفران[١٧٥].

ومن ناحية أخرى، ذهبت الحكومة تتحرى عن تلك الإيرادات ومراقبتها، لمنع أعمال الاختلاس التي يمكن أن تقع من بعض المأمورين. فطالبت المحافظات بتقديم كشوف عن عوائد الفنارات لمدة ثلاث سنوات سابقة٠ وشكلت لجنة حكومية

---

(١٧٠) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل مسلسل رقم ل/٥/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى محافظة رشيد، بتاريخ ٥ جماد أول ١٢٨٩هـ- ١١ يوليو ١٨٧٢م، ص١٦٨.

(١٧١) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل مسلسل رقم ل/٢٩/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان المالية، بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٨٧هـ- ٢٠ يناير ١٨٧١م، ص١٣٤.

(١٧٢) نفسه، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٥/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى محافظة رشيد، بتاريخ ٩ جماد ثان ١٢٨٩ه- ١٤ أغسطس ١٨٧٢م، ص١٧١.

(١٧٣) نفسه، جواب بختم الناظر إلى محافظة الإسكندرية، بتاريخ ٦ جماد ثان ١٢٨٩ه- ١١ أغسطس ١٨٧٢م، ص١٦٨.

(١٧٤) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المحافظات والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/٥٤/١/١، أمر كريم إلى محافظة السويس، بتاريخ ١٥ ذو القعدة ١٢٩١ه- ٢٤ ديسمبر ١٨٧٤م، ص١٧٧.

(١٧٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل مسلسل رقم ل/٣٤/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان عموم بحرية، بتاريخ ١٣ محرم ١٢٩٠ه- ١٣ مارس ١٨٧٣م، ص٢٢.

للتحري عن تلك الإيرادات والوقوف على حقيقتها[١٧٦]. ولم تقتصر أعمال التحري والمراقبة عند هذا الحد، بل صدرت الأوامر العليا إلى ديوان المالية بضرورة مراجعة كشوف وحسابات المحافظات، الخاصة بتكاليف إنشاء وعمارة وصيانة بعض الفنارات باستخدام أموال رسوم الفنارات في هذا الشأن. وذلك لأن المحافظات قدمت كشوف وبيانات غير مستوفاة وغير شافية، مما دعي الحكومة إلى إلزام ديوان المالية بمراجعتها والتحري عنها والوقوف علي ما جاء فيها من حقيقة تلك الأموال المصروفة[١٧٧].

ومن ناحية أخرى، تصدت الحكومة إلى محاولة الشركة الشرقية من الاستيلاء على إيرادات ورسوم الفنارات، وذلك بعد أن تخلت عن إدارتها لصالح الحكومة. حيث قامت محافظة السويس بتسليم عوائد ومتحصلات فنارات البحر الأحمر إلى الشركة الشرقية بدون وجه حق. لأنه قد صدر قرار حكومي يوم ٥ جماد أول ١٢٨٩هـ - ١١ يوليو ١٨٧٢م، باستلام المحافظات لتلك الأموال الحكومية. وقد قام رئيس ميناء السويس بتسليم تلك المتحصلات إلى الشركة المذكورة بعد هذا التاريخ. وقد طالبت الحكومة المصلحة بالتحقيق للوقوف على الأسباب التي دعت إلى تسليم تلك الإيرادات إلى الشركة ، وما الجهة التي أمرت بذلك ، وما مقدار الأموال التي تم تسليمها للشركة، وما مقدار الأموال المتبقية في خزانة المحافظة. كما أمرت الحكومة مصلحة الفنارات والمحافظات، بعدم تسليم أي أموال من عوائد الفنارات إلى الشركة المذكورة على الإطلاق, لأنها باتت أموال حكومية[١٧٨].

وللحفاظ على إيرادات تلك الفنارات والتي تستخدم في سداد مرتبات موظفي المصلحة، وتكاليف أعمال العمارة والصيانة اللازمة لها. قررت الحكومة أن تُشكل إدارة خاصة لتحصيل إيرادات كافة الفنارات سواء في البحر الأحمر أو

---

(١٧٦) نفسه، سجلات صادر تلغرافات دواوين وأقاليم (عربي – تركي)، سجل مسلسل رقم ل/٤/١٨/٣١، جواب بختم الوكيل إلى سر كاتب مجلس خصوصي، بتاريخ ١٥ جماد أول ١٢٨٥هـ- ٣ سبتمبر ١٨٦٨م، ص١.

(١٧٧) نفسه، سجلات صادر دواوين العموم، سجل مسلسل رقم ل/٢٩/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان المالية، بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٨٧ه- ٢٠ يناير ١٨٧١م، ص١٣٤.

(١٧٨) نفسه، سجل رقم ل/٣٣/١/٣١، جواب بختم سعادة الوكيل إلى مصلحة الفنارات، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٨٩ه- ٨ أكتوبر ١٨٧٢م، ص٣٢.

المتوسط، عرفت تلك الإدارة باسم: "مصلحة عوايد الفنارات". وقامت الحكومة بترتيب إدارة تلك المصلحة، بتعيين من يلزم لها من الكُتاب والمعاونين والمترجمين والغفر وغيرهم من الموظفين، وقد تم اختيار المبني – المحل – الذي كان مخصص لإقامة مكليوب بك بالإسكندرية ليكون مقرا للمصلحة المذكورة[١٧٩].

وقد قامت الحكومة بتوفير المفروشات اللازمة لتلك المصلحة، وذلك لكثرة تردد الأجانب إليها[١٨٠]. كما وفرت كذلك كافة الأدوات الكتابية اللازمة لموظفي المصلحة من دفاتر وأحبار وغير ذلك من مهمات المصلحة، عن طريق الشراء بالمزاد، وقد بلغت تكاليف تلك الأدوات في إحدى السنوات مبلغ ١٣٠٩ قروش[١٨١]. ونتيجة لجهود الحكومة في هذا المجال نمت إيرادات الفنارات عاماً بعد عام, وقد بلغت إيرادات فنارات البحر المتوسط والأحمر علي سبيل المثال: عام ١٢٩٠هـ - ١٨٧٣م، مبلغ - ١٦٧ كيس – ٨٣٥٠٠ قرش[١٨٢]. وقد زادت تلك الإيرادات عام ١٢٩١هـ- ١٨٧٤م، لتصل إلى مبلغ- ١٨٤ كيس – ٩٢٠٠٠ قرش[١٨٣].

وهكذا نجحت الحكومة المصرية في تحصيل إيرادات تلك الفنارات، التي كانت تتمتع بها الشركة الشرقية البريطانية، ونجحت في ضمها إلى خزانة الحكومة، وقد استخدمت تلك الأموال في عملية إنشاء وإدارة تلك الفنارات وصيانتها، مما عاد بالفائدة على المصلحة والحكومة معاً. كما عملت على حماية ومراقبة تلك الرسوم، وتنظيم عملية تحصيلها، مما أدى إلى زيادتها ونموها عاماً بعد آخر.

---

(١٧٩) نفسه، سجل رقم ل/٢٩/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان عموم البحرية، بتاريخ ١٧ جماد أول ١٢٨٧هـ- ١٥ أغسطس ١٨٧٠م، ص٢.

(١٨٠) الوقائع المصرية، العدد رقم ٤٦٥، بتاريخ ١٩ ربيع ثان ١٢٨٩ه- ٢٦ يونيو ١٨٧٢م.

(١٨١) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل مسلسل رقم ل/٢/٨/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ديوان البحرية ، بتاريخ غرة جماد ثان ١٢٨٧ه- ٢٩ أغسطس ١٨٧٠م، ص٣١.

(١٨٢) مكتبة مجلس الشعب: قاعة الوسائل السمعية والبصرية، مخطوط رقم ١٥/١، رف رقم ١ف / ك١٥، دفتر قيد قرارات مجلس شوى النواب، قرار بشان الميزانية المالية، بتاريخ ١٢ محرم ١٢٩٠ه- ١٢ مارس ١٨٧٣م، ص٦٢.

(١٨٣) دار الوثائق القومية: الديوان الخديوي، سجل مسلسل رقم س/١/١٣/٢، دفتر عن ميزانية الحكومة المصرية، إيراداتها ومصروفاتها عام ١٢٩١هـ- ١٨٧٤م، ص٢.

الخاتمة

خرجت هذه الدراسة بعدد من النتائج أهمها:

- أوضحت الدراسة: أنه يرجع إلى الخديو إسماعيل في عام ١٢٨٠ه-١٨٦٣م، الفضل في تمصير كافة فنارات البحر الأحمر (الزعفران, الأشرفي , أبو كيزان , وزنوبيا)، وشرائها من الشركة الشرقية الإنجليزية، ونقل إدارتها إلى الحكومة المصرية، وتحصيل الرسوم والعوائد لصالح الحكومة. كما بينت أنه نجح في السيطرة على كافة فنارات البحر المتوسط من الشركة الشرقية عام١٢٨٧ه-١٨٧٠م وتمصيرها.

- أوضحت الدراسة: أن للفنارات أهمية خاصة وضرورية في إرشاد السفن وهدايتها في ظلمات الليل في مياه البحرين الأحمر والمتوسط، وحمايتها من الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها من حوادث الغرق وخلافه، وخاصة في مناطق الشعب المرجانية المنتشرة بالبحر الأحمر.

-بينت الدراسة: أن حكومة إسماعيل باشا اهتمت اهتماماً بالغاً بعملية إنشاء وتركيب الفنارات على طول سواحلها البحرية، وفق آخر المستجدات المعمارية البحرية الأوروبية، في مجال إنشاء وتركيب الفنارات الحديثة، والإنارة المتطورة المعمول بها في موانى وسواحل أوروبا.

-ابرزت الدراسة: أن حكومة إسماعيل باشا يرجع إليها الفضل في إنشاء عدة فنارات جديدة بلغ عددها ست فنارات بالبحر المتوسط خلاف رأس التين مثل: فنار رشيد والبرلس وبورسعيد والعجمي وحاجز الميناء، والقباري. كما شيدت العديد من الفنارات الجديدة بالبحر الأحمر مثل: فنار رأس غريب وسواكن وفنار الوجه وغيره. وأن تلك الفنارات انقسمت إلى نوعين: ثابت ومتحرك. وأن عملية بناء وإنشاء تلك الفنارات تمت بواسطة المهندسين والمقاولين الأجانب.

- أوضحت الدراسة: أن تلك الفنارات قد اختلف ارتفاعها عن سطح البحر من فنار إلي أخر، فبلغ ارتفاع بعضها إلى ١٠٦ قدم, والبعض إلى ١٨٠ قدماً، بينما بلغ ارتفاع فنار بورسعيد إلى ٢٨٢ قدماً، وهو أطول الفنارات ارتفاعاً على الإطلاق. وقد اختلفت أيضاً إنارة تلك الفنارات التي تهتدي بنورها السفن، من فنار إلى آخر. فبعض أنوار تلك الفنارات كانت تُضئ للسفن على بعد ثلاثة أميال, والبعض من مسافة ٦ أميال، والبعض من مسافة ٢٠ ميلاً بحرياً. وكانت تلك الفنارات تضئ من

غروب الشمس إلى صباح اليوم التالي. وفي فترة النهار كانت ترفع بأعلاها أعلام أو رايات حمراء اللون لهداية السفن.

-أبرزت الدراسة: أن الهدف العام من وراء إنشاء تلك الفنارات، هو خدمة وإرشاد السفن التجارية والسياحية وحمايتها من التعرض للأخطار بصفة عامة. وأن هناك فنارات أنشأت لأهداف خاصة مثل: فنار الوجه الذي أنشأ لخدمة وإرشاد السفن التي تعمل في نقل الحجاج إلى بلاد الحجاز. وأن بعض الفنارات أنشأ ليكون مصدراً من مصادر الدخل للإنفاق على بعض الجهات مثل: فنار سواكن الذي أنشأ للأنفاق على مدينة وإدارة تلك الجهة.

-أظهرت الدراسة: أن حكومة إسماعيل باشا بعد نجاحها في تمصير كافة فنارات البحرين الأحمر والمتوسط. أنشأت مصلحة الفنارات المصرية رسمياً عام ١٢٨٩ه- ١٨٧٢م، وعملت على توفير الجهاز الإداري لها من نظار ومعاونين ومفتشين ومهندسين ومأمورين وأسطاوات وغيرهم. ونجحت الحكومة في الاحتفاظ بالأسطاوات الأجانب التابعين للشركة الشرقية البريطانية، لضمان عدم تعطيل أشغال الفنارات، وفق الشروط المعقودة أو المبرمة بينها وبين الشركة الشرقية. وأخذت الحكومة التعهدات اللازمة عليهم بالانقياد لقوانين وإجراءات الحكومة. ثم نجحت الحكومة في تمصير كافة وظائف الفنارات فيما بعد، مما يدل على مدى حنكة حكومة إسماعيل باشا في تلك الفترة.

-أوضحت الدراسة: أن الحكومة قد اهتمت برعاية و بشئون موظفي الفنارات وأسطاواتهم. وخاصة الفنارات التي تقع في جهات نائية. فعملت الحكومة على توفير الأطعمة المتنوعة من لحوم وخضراوات وغيرها, كما وفرت المشروبات اللازمة من شاي وبن، وكذلك المشروبات الروحية والتي كانت تصرف للأسطاوات الأجانب. كما عملت على توفير المياه العذبة الصالحة للشرب لهم، وذلك عن طريق تركيب ألآت تقطير المياه بالفنارات وتحويلها من مياه مالحة إلى عذبة، أو نقل المياه النيلية العذبة عن طريق الوابورات البحرية أو عن طريق الجمال، وكل ذلك على نفقة الحكومة المصرية.

-بينت الدراسة: أن الفنارات كانت عبارة عن وحدات عمل وإقامة في الوقت نفسه. وأن فنارات البحر الأحمر قد استقبلت العديد من عائلات الأسطاوات من زوجاتهم وأبنائهم، ووفرت لهم كافة وسائل وسبل الإقامة والمعيشة من طعام

وشراب, وغير ذلك من وسائل النقل الآمنة، وذلك على نفقة وحساب الحكومة المصرية.

-أوضح البحث أيضاً: أن الحكومة وفرت الحماية اللازمة لأسطاوات وعمال الفنارات الواقعة في الجهات النائية أو البعيدة، عن طريق منع التعدي عليهم من قِبل الأهالي، وأخذت التعهدات اللازمة على مشايخ البلاد والنواحي وكذلك الأهالي بعدم الاعتداء عليهم. وأجرت التحقيقات وعاقبت المخالفين لتلك الإجراءات، وذلك خشية وقوع حوادث وإصابات لعمال الفنارات، يترتب عليها تعطيل عمل تلك الفنارات، مما يعرض السفن والمراكب وغيرها للخطر.

-بينت الدراسة: أن حكومة إسماعيل باشا نجحت في السيطرة على إيرادات وعوائد الفنارات من خلال تمصيرها. وعملت على زيادة تلك الإيرادات والعوائد بتنظيمها ومراقبتها، مما أدى إلى نموها، فحققت من خلالها الاكتفاء الذاتي لتلك الفنارات بالصرف منها على ماهيات موظفيها، وإنشاء العمارات اللازمة لها، والقيام بأعمال الصيانة، وشراء المهمات والأدوات اللازمة لها. وأنشأت الحكومة لهذا الغرض، إدارة خاصة بتلك العوائد عرفت باسم "مصلحة عوائد الفنارات".

-أوضحت الدراسة أخيراً: أن حكومة إسماعيل باشا قد نجحت أولاً في تمصير كافة الفنارات الواقعة على البحر الأحمر, ثم فنارات المتوسط. وأنشأت العديد منها على طول سواحل البحرين. وكان منها ما هو ثابت ومنها ما هو متحرك أو عائم. وقدمت بذلك خدمات جليلة لكافة السفن التجارية والسياحية، وكذلك السفن التي تعمل في نقل الحجاج إلى بلاد الحرمين الشريفين، فحمت تلك السفن من أخطار الحوادث والغرق . كما نجحت في إدارتها من خلال الاحتفاظ بالأسطاوات الأجانب التابعين للشركة الشرقية، إلى أن نجحت في تمصير كافة تلك الوظائف الخاصة بالفنارات. وقد أولت الحكومة عناية خاصة بشئون موظفي الفنارات، عن طريق توفير ما يلزم لهم من طعام وشراب ومياه عذبة ورعاية صحية، وإقامة أمنه، في تلك المناطق النائية. كما نجحت كذلك في فرض رسوم مالية لتلك الفنارات، استخدمتها في أعمال الإنشاء والتركيب والصيانة ، وكذلك الصرف منها علي سداد مرتبات موظفي الفنارات، فحققت بذلك نوع من أنواع الاكتفاء الذاتي لها، لأن إيراداتها أو عوائدها غطت كافة مصروفاتها.

المصادر والمراجع

أولا: الوثائق غير المنشورة:

-وثائق باللغة العربية محفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة:

١-ديوان الداخلية:

-سجلات صادر دواوين العموم رقم:

ل/٢٩/١/٣١، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٦، ٤٠.

-سجلات صادر جهات دواوين المحروسة رقم:

ل/٧/٥/٣١.

-سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة رقم:

ل/٨/٣١/ ٢ ،٥، ٧، ١١، ٣٠.

-سجلات صادر جهات المحروسة رقم:

ل/ ٣١/ ٤/١٠ ٠

-سجلات صادر المديريات رقم:

ل/ ١/١١/٣١، ٧، ٨.

-سجلات صادر عرض حالات دواوين وأقاليم رقم:

ل/٣١/ ٣/١٢.

-سجلات صادر تلغرافات دواوين وأقاليم (عربي – تركي) رقم:

ل/١٨/٣١/ ٤, ١٠.

- سجلات قيد الأوامر الكريمة رقم:

ل/ ٢٤/٣١/ ١٠، ١١.

- سجلات وارد الدواوين رقم:

ل/٣١/ ٢٥/ ١٤، ٢٧، ٢٩ , ٣٣ ٠

-سجلات وارد جهات المحافظات والضبطيات والسائرة رقم:

ل/١/٣٢/٣١ , ٧ , ٨ ٠

٢- ديوان الأشغال:

-سجلات صادر الجهات السائرة رقم:

م/٨٧/٧/١٢ .

٣- ديوان مجلس خصوصي:

-سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات رقم:
س/١١/١/٤، ١١، ١٢، ١٤.
-سجلات صادر الدواوين رقم:
س/١١/٢/٢، ١٢، ١٣، ١٧.
-سجلات القرارات واللوائح الصادرة رقم:
س/١١/٨/٨ ، ١٧، ٢١.

٤- ديوان معية سنية:

-سجلات صادرة الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات رقم:
س/١/١/٢٢، ٢٣، ٢٥، ٣٢، ٤٤، ٥٣، ٥٤.
-سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات رقم:
س/١/٣/١٧, ٢٢، ٢٣، ٢٤.
-سجلات صادر العرض حالات للدواوين والمجالس والمحافظات رقم:
س/١/٩/١٩، ٢١، ٢٢.
-سجلات صادر الإفادات إلى جهات الأقاليم والمحافظات والدواوين السائرة رقم:
س/١/١٠/٤, ١٠، ١٢، ١٥.
-سجلات وارد بنمر عرض حالات من الدواوين والمحافظات والجهات رقم:
س/١/٢٥/١٥.
-سجلات وارد الإفادات بقلم عرض حالات رقم:
س/١/٣٢/١.
-سجلات قيد الأوامر واللوائح والقرارات والمنشورات رقم:
س/١/٣٣/٤.
-سجلات صادر الأوامر الكريمة إلى الدواوين والأقاليم والمحافظات رقم:
س/١/٥٥/٢٢، ٢٥، ٢٦.

٥- الديوان الخديوي:

دفتر ميزانية الحكومة المصرية إيراداتها ومصروفاتها رقم:
س/١/١٣/٢ .

٦-محافظ أبحاث:

-محفظة رقم: ١٤٠، ملف رقم ٤ فنارات٠

٧-محافظ وقائع مصرية:

-محفظة رقم ٢١ ملف موانى وفنارات.

٨-مكتبة مجلس الشعب : قاعة الوسائل السمعية والبصرية.

-مخطوط رقم:
١٥/١، دفتر قيد قرارات مجلس شورى النواب.

ثانيا: المراجع العربية:

-أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، مطبعة المصري، ١٩٦٧م.

-أحمد الشربيني، تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠- ١٩٤٠م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م.

-عبدالرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مطبعة النهضة بمصر، ١٩٣٢م.

-محمد رفعت، تاريخ مصر في الأزمنة الحديثة، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٩٦٤م.

-وزارة المعارف العمومية، إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عام على وفاته، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٥م.

ثالثا الدوريات:

-الجنان.

-الجوائب.

-الوقائع المصرية.

-وادي النيل.